



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

تخصص محاسبة و جباية معمقة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة

فعالية الرقابة الجبائية في ظل النظام

المحاسبي المالي

دراسة ميدانية بمركز الضرائب لولاية عين تموشنت

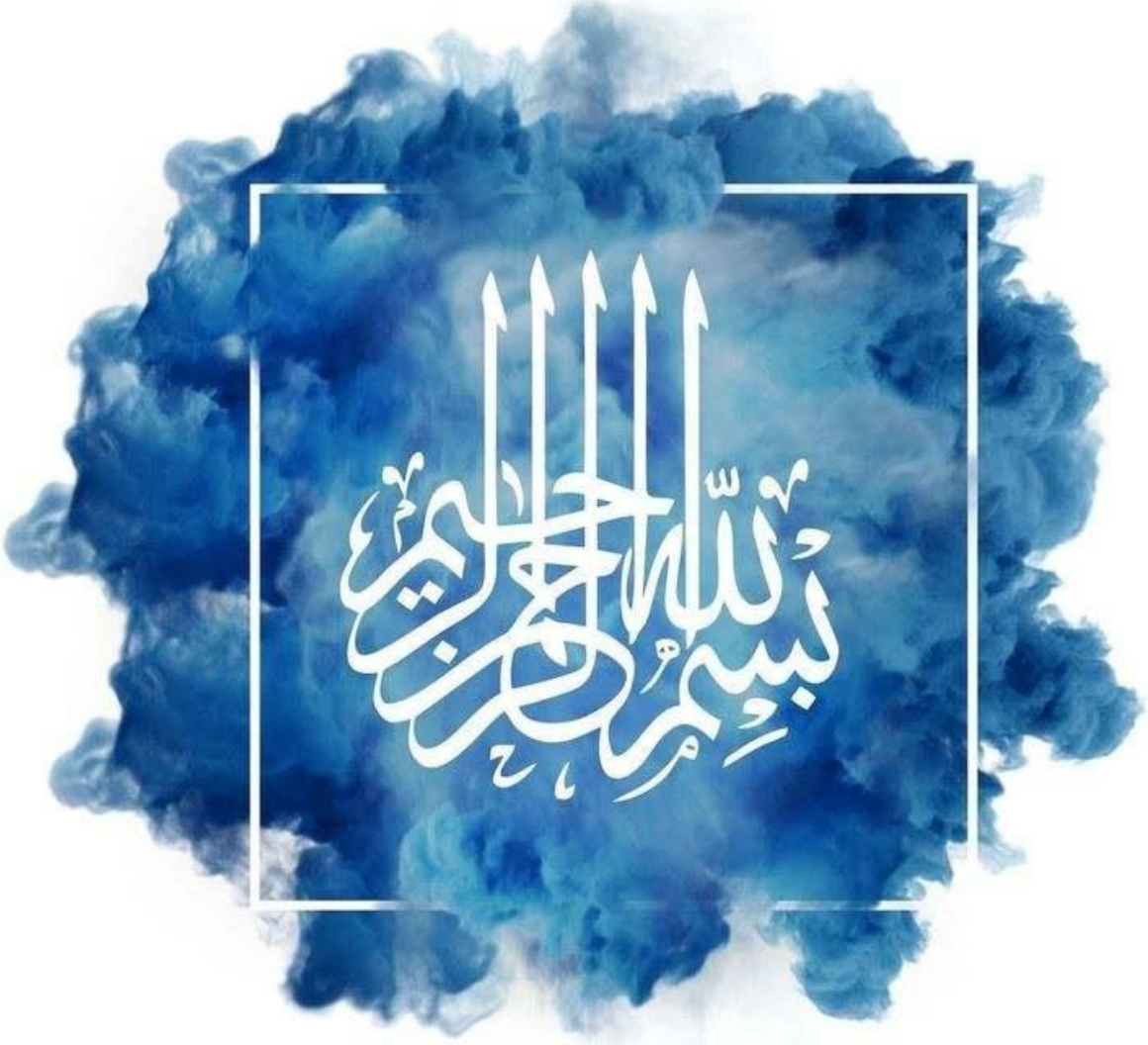
من إعداد الطالب:

بن ساعد سعيد

نوقشت بتاريخ 26 جوان 2024

الصفة	جامعة الانتساب	الرتبة	أعضاء اللجنة
رئيسا	جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب	أستاذ محاضر أ	دربال فاطمة الزهراء
مشرفا	جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب	أستاذ محاضر ب	عبدالباقي حياة
ممتحنا	جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب	أستاذ مساعد ب	بلمشري بشرى

السنة الجامعية: 2023 - 2024



إهداء

الحمد لله الذي وفقني لتتمة هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية
بمذكرتي هذه ثمرة الجهد و النجاح
بفضله عز وجل ، أهدي هذه المذكرة لمن كان سببا في وجودي
أمي و أبي حفظهما الله ،
وإلى إخوتي وأخواتي
و إلى البراعم كنان، إياد و رتيل
كما لا أنسى أصدقائي ولكل من أعطاني يد العون من قريب أو بعيد
وساعدني في إنجاز هذه المذكرة

وأخص بالذكر المشرفة الدكتورة حياة عبد الباقي

شكر وتقدير

بسم الله الذي لا إله إلا هو و الحمد لله رب العالمين قيوم السموات والأرض

مدبر الخلائق أجمعين

نحمده على جميع نعمه ونسأله المزيد من فضله وكرمه بعد التحية و السلام

يأتي الكلام وبعد

سبحانه و تعالى الذي بمشيئته سهل علينا إتمام هذا العمل

والحمد لله بكرة و أصيلا أما بعد فأتقدم

بخالص الشكر و التقدير التبجيل للأستاذة المشرفة الدكتورة حياة عبد الباقي

التي تكرمت بقبول الإشراف على المذكرة وعلى التعاون و المساعدة

و المساندة و للمعلومات القيمة التي لم تبخل بها،

سائلين المولى عز وجل أن يوفقها لكل خير

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من رافقنا في هذا العمل من قريب أو بعيد،

كما لا ننسى أن نشكر جميع الأساتذة و الطاقم الإداري للجامعة

وخاصة قسم العلوم المالية و المحاسبة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز فعالية الرقابة الجبائية في ظل النظام المحاسبي المالي بمركز الضرائب لعين تموشنت، واعتمدنا على دراسة حالة للتحقيق المحاسبي بمركز الضرائب باستخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وتم التوصل إلى بعض النتائج من أهمها أن ممارسة الرقابة الجبائية قدمت للإدارة الجبائية الحق في التأكد من صحة ومصداقية التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة من خلال تبني الجزائر لنظام المحاسبي المالي الذي أظهر مساهمته في تفعيل الرقابة الجبائية حيث خصص لكل نوع من الضرائب أو الرسوم حسابا خاصا به، وبناء على ذلك أوصت الدراسة إلى ترشيد المكلف بالضريبة للوصول إلى تصريحات ذات مصداقية في آجالها القانوني و وفق قواعد النظام المالي المحاسبي وأحكام التشريع الجبائي الجزائري.

كلمات مفتاحية: رقابة جبائية، نظام محاسبي مالي، مركز الضرائب عين تموشنت، المكلف بالضريبة التشريع الجبائي الجزائري.

Abstract:

This study aims to highlight the effectiveness of tax control under the financial accounting system at the Tax Center, and we relied on a case study of the accounting investigation at the Tax Center using the descriptive and analytical approach, and some results were reached, the most important of which is that the practice of tax control provided the tax administration with the right to verify the validity and credibility of the statements submitted by tax payers through Algeria's adoption of the financial accounting system, which showed its contribution to the activation of tax control, where each type of tax or fee was assigned its own account, and accordingly, the study recommended that the taxpayer rationalize the tax to reach credible statements in its timeframe In accordance with the rules of the financial accounting system and the provisions of the Algerian tax legislation.

Keywords: tax control, Financial Accounting System, taxpayer, Tax Center Ain-Temouchent, Algerian tax legislation.



قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتوى
I	البسمة
II	إهداء
III	شكر وتقدير
V	قائمة الأشكال
VI	قائمة الجداول
IX	قائمة المختصرات
XI	ملخص
ب	مقدمة
[2-28]	الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الرقابة الجبائية والنظام المحاسبي المالي
2	تمهيد
2	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الرقابة الجبائية
3	المطلب الأول: أساسيات حول الرقابة الجبائية
10	المطلب الثاني: مفاهيم حول النظام المحاسبي المالي
17	المبحث الثاني: دراسة التوافق بين النظام المحاسبي المالي و النظام الجبائي
17	المطلب الأول: العلاقة بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي
19	المطلب الثاني: الاختلافات بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية
21	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
21	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية
25	المطلب الثاني: الدراسات باللغات الأجنبية
27	المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية
28	خلاصة الفصل الأول
[30-46]	الفصل الثاني: دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية عين تموشنت
30	تمهيد
30	المبحث الأول: نظرة عامة حول مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت
30	المطلب الأول: التعريف بإدارة الضرائب
31	المطلب الثاني: مراحل تعديل الهيكل للمديرية
34	المطلب الثالث: مهام مديرية الضرائب
34	المبحث الثاني: الإطار القانوني لمركز الضرائب عين تموشنت

34	المطلب الأول: ماهية مركز الضرائب
35	المطلب الثاني: التعريف بالهيكل التنظيمي للمركز الضرائب
36	المطلب الثالث: تعريف بمصلحة الرقابة الجبائية
37	المبحث الثالث: إجراء تسيير التحقيق المحاسبي
37	المطلب الأول: الدراسة الأولية لوضعية المؤسسة قيد التحقيق
39	المطلب الثاني: مراحل التحقيق المحاسبي
45	المطلب الثالث: نتائج التحقيق المحاسبي
46	خلاصة الفصل الثاني
48	خاتمة
51	قائمة المراجع
56	الفهرس

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
4	1-1 الرقابة الجبائية	(1/1)
6	2-1 أهداف الرقابة الجبائية	(2/1)
9	3-1 أشكال الرقابة الجبائية	(3/1)
12	4-1 المنظومة المتكاملة لتطبيق الرقابة الجبائية	(4/1)
33	1-2 الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب	(1/2)
36	2-2 الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب عين تموشنت	(2/2)

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
17	1-1 المعلومات الموجودة في الكشوف المالية	(1/1)
20	2-1 الفرق بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية	(2/1)
43	1-2 الوضعية الجبائية بالنسبة لضريبة TVA و TAP	(1/2)
44	2-2 الوضعية الجبائية بالنسبة لضريبة IRG /BIC	(2/2)

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

المختصر	العبارة باللغة العربية	العبارة باللغة الفرنسية
TVA	الرسم على القيمة المضافة	Taxe sur la valeur ajoutée
TAP	الرسم على النشاط المهني	Taxe sur activités professionnelle
IRG/BIC	الضريبة على الدخل الإجمالي /الأرباح الصناعية والتجارية	Impôt sur revenu global /bénéfice industrielle et commercial
IRG/S	الضريبة على الدخل الإجمالي على الأجور	Impôt sur revenu global sur salaires.
CA	رقم الأعمال	Chiffre d'affaires
CDI	مركز الضرائب	Centre des impôts
SCF	النظام المالي المحاسبي	Système comptable financier
PCN	المخطط الوطني للمحاسبة	Plan comptable national
IFRS	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	International financial Reporting standard
IAS	المعايير المحاسبية الدولية	International accounting standard

مقدمة

لقد شهدت العقود الأخيرة تطورا اقتصاديا هائلا أدى لإزالة الكثير من العوائق الاقتصادية بين دول العالم، ومع زيادة عدد الشركات المتعددة الجنسيات ورغبة الكثير من المؤسسات بتمديد وتوسيع نشاطاتها خارج حدود دولها، وظهور فئة من المستثمرين الأجانب المهتمين بالقوائم المالية لهذه المؤسسات، نتج عنه إشكاليات جديدة تستلزم متابعة من الأنظمة المالية والمحاسبية وتطوير القواعد والإجراءات المحاسبية لتتماشى مع المتغيرات الحديثة، مما جعل العديد من الدول النامية تفكر في تغيير الأنظمة المالية للتأقلم مع الوقائع الاقتصادية .

وكضرورة حتمية فرضتها التوجهات الاقتصادية تفاعلت الجزائر إيجابيا بحيث سنة 2010 شرعت بتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF كبديل للمخطط الوطني للمحاسبة PCN وفقا لقانون 11/07 الصادر سنة 2007، وعزمت الجزائر من خلال هذه الخطوة على تكييف الممارسة المحاسبية بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، والقيام بإجراء تعديلات إستراتيجية وتحسينات مستمرة للوصول لدرجة من الكفاءة والفعالية .

تعتمد الجزائر على الجباية كمصدر أساسي كغيرها من الدول لتغطية الإنفاق الحكومي في مختلف المجالات، حيث نميز بين نوعين من الجباية في الجزائر هما الجباية البترولية والجبائية العادية، ونظرا لكون الضرائب موردا هاما في تمويل الميزانية العمومية، تلجأ الدولة للرقابة الجبائية كوسيلة وقائية وردعية في أن واحد للتخفيف من حدة التهرب الضريبي وضمان توزيع عادل للعبء الضريبي، كما تسعى الرقابة لضمان الموارد المالية للخرينة العمومية أو حتى تحسين الإيرادات في حالة تحقيق الفعالية في أداء الرقابة الجبائية.

أولاً: الإشكالية

انطلاقا مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية الرقابة الجبائية في ظل النظام المحاسبي المالي بمركز الضرائب عين تموشنت ؟

تتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية :

1- إلى أي مدى يساهم تطبيق مبادئ النظام المحاسبي في زيادة فعالية الرقابة الجبائية بمركز الضرائب عين تموشنت؟

2- ما العلاقة بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي ؟

3- ما هي نقاط الاختلاف والتقارب بين المعايير المحاسبية والقواعد الجبائية حسب التشريع الجبائي الجزائري؟

ثانيا: الفرضيات

بناءا على الأسئلة المطروحة سابقا، تم صياغة الفرضيات التالية:

1- تلعب مبادئ وآليات النظام المالي المحاسبي دورا رئيسيا في دعم وتفعيل الرقابة الجبائية بمركز الضرائب عين تموشنت

2 - هناك انفصال كبير بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية، وبالتالي وجود العديد من الاختلافات القواعد المحاسبية التي يتضمنها النظام المحاسبي المالي و قواعد وأحكام الضرائب وفق التشريع الجبائي.

ثالثا: أهداف الدراسة

من بين أهم الأهداف نجد:

1- إبراز فعالية الرقابة الجبائية في ظل النظام المحاسبي المالي

2- التعرف على مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في دعم وتفعيل الرقابة الجبائية

3- معرفة العلاقة بين النظام المحاسبي المالي مع الرقابة الجبائية وفق التشريع الجبائي الجزائري.

رابعا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج أحد المواضيع التي تعتبر ذات أهمية كبيرة في الوقت الحاضر، حيث يعتبر النظام المحاسبي المالي أكثر مساهمة في دعم الرقابة الجبائية وتجاوز التحديات التي تواجهها وكذا معرفة مدى استجابة النظام المحاسبي المالي لما تحويه البيئة الجبائية.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

توجد العديد من الأسباب التي ساهمت في اختيار هذا الموضوع وهي:

1- أسباب موضوعية:

يعود سبب اختيار هذا الموضوع إلى نقص الدراسات والأبحاث التي تتناول موضوع فعالية الرقابة الجبائية في ظل النظام المحاسبي المالي في الجزائر.

2- أسباب ذاتية:

- الرغبة الشخصية في التعرف على الموضوع والمويل إلى النظام المالي المحاسبي و الجبائية.
- تلاؤم الموضوع مع التخصص.

سادسا: منهج الدراسة

من أجل الإلمام بجوانب الموضوع والوصول إلى الأهداف المرجوة تم الإعتماد في معالجة الدراسة على المنهج الوصفي وذلك باستعراض المفاهيم الأساسية والأطر النظرية التي تساعد على فهم الموضوع والإحاطة بمختلف جوانبه، أما في الجانب التطبيقي تم الإعتماد على المنهج التحليلي في محاولة لإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي .

سابعا : حدود الدراسة

- ✓ **الحد الموضوعي:** تناولت الدراسة دراسة الفعالية التي تربط بين المتغيرين (الرقابة الجبائية) و(النظام المحاسبي المالي)
- ✓ **الحدود المكانية:** تم إجراء الدراسة على مستوى مركز الضرائب لولاية عين تموشنت
- ✓ **الحدود الزمنية:** تم دراسة حالة في مركز الضرائب بعين تموشنت للفترة الممتدة من 2019 إلى غاية سنة 2022، وفق برنامج التحقيق السنوي 2023.

ثامنا: صعوبات الدراسة

- كثرة التعديلات الواردة في قوانين المالية في الجزائر مما يؤدي إلى تغير باستمرار في المعدلات الضريبية وإجراءات التحقيق المحاسبي.
- صعوبة الحصول على المعلومات بسبب التحفظ من قبل مركز الضرائب

تاسعا: هيكل الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات المتفرعة عنها، وقصد الإلمام بجوانب موضوع الدراسة، تم تقسيمها إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي، ومقدمة تم من خلالها طرح الإشكالية، وإظهار التصور العام للدراسة.

تم التقسيم على النحو التالي:

الفصل الأول: الأدبيات الدراسية للرقابة الجبائية والنظام المحاسبي المالي، تقديم خلفية عن الرقابة الجبائية ومفهومها وأهدافها، دراسة العلاقة بين القواعد الجبائية والمحاسبية وأهم الاختلافات بينهما، كما تناول الفصل الدراسات السابقة الخاصة بالموضوع

الفصل الثاني: قمنا بدراسة ميدانية لفعالية الرقابة الجبائية في ظل النظام المحاسبي المالي وتم استخلاص نتائج الدراسة والتأكد من صحة الفرضيات
ثم تتبع الفصلين خاتمة النهائية التي تضمنت أهم النتائج و التوصيات.

الفصل الأول:

مفاهيم أساسية حول الرقابة

الجبائية و النظام المحاسبي

المالي

تمهيد

قي ظل التطورات الاقتصادية والمالية ومع تسارع وتيرة التغيير وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات، وعدة عوامل أفرزت النظام المحاسبي المالي الجديد لتوحيد لغة المحاسبة حول العالم ، كلها معطيات أدت الجزائر لتبني النظام المحاسبي الجديد والسير مع الأحداث العالمية لتحقيق أهدافها الاقتصادية. هذا السعي سيؤدي بالجزائر إلى مواكبة أسس النظام المحاسبي المالي والاستجابة للمعايير الدولية مما سيخلف تأثيرا ويمس بشكل مباشر النظام الجبائي في الجزائر. أصبحت الرقابة الجبائية أساسا أساسيا لضمان الالتزام بالقوانين المالية والضريبية، من خلال محاربة الممارسات الشرعية والغير شرعية الناتجة المتمثلة في التهرب الضريبي. وبناء على ما سبق يتم التطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: عموميات حول الرقابة الجبائية والنظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني: دراسة التوافق بين النظام الجبائي والنظام المحاسبي

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول : عموميات حول الرقابة الجبائية ونظام المحاسبي المالي

مع مطلع سنة 2010 شرعت الجزائر في تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يهدف لتحقيق الشفافية والمصادقية، من خلال إعطاء صورة صادقة عن المؤسسات الاقتصادية، الأمر الذي يخدم الإدارة الجبائية ويعزز من موقفها في الصراع مع التهرب الضريبي والغش الجبائي من خلال تفعيل عملية الرقابة الجبائية.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب كالتالي:

- المطلب الأول: أساسيات حول الرقابة الجبائية
- المطلب الثاني: دراسة التوافق بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي
- المطلب الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: أساسيات حول الرقابة الجبائية

تسعى الدولة جاهدة من أجل الحفاظ على المال العام والاستفادة منه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا لن يتحقق إلا باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير من بينها الرقابة الجبائية التي تكتسي أهمية بالغة في حماية الأموال العامة من الضياع أو الاختلاس، وبالتالي المساهمة في زيادة الموارد المالية للخزينة .

الفرع الأول : تعريف وأهمية الرقابة الجبائية

تعد الرقابة الجبائية أداة قانونية ووسيلة مهمة للكشف عن النقائص و الانحرافات المرتكبة من طرف المكلفين في تقديم التصريحات اللازمة.

أولاً: تعريف الرقابة الجبائية

للرقابة الجبائية مفاهيم عديدة و متنوعة ومختلفة ولكنها جل التعاريف تنحصر في كون الرقابة الجبائية هي أداة تقوم بها الإدارة الجبائية للتحقق من صحة التصريحات الممنوحة من طرف المكلفين بالضريبة سواء كان الشخص طبيعي أو معنوي ومن أجل تقديم تعريف شامل من كل المعاني والمفاهيم سنتطرق إلى مجموعة من التعاريف، تتمثل فيما يلي:

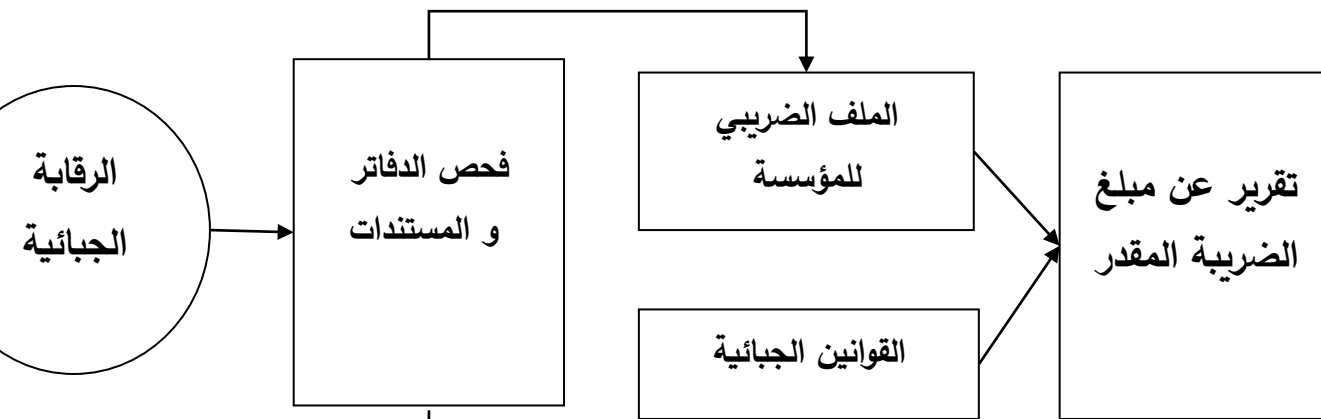
التعريف الأول: تعتبر الرقابة الجبائية الوسيلة الأكثر نجاعة للكشف عن موطن الغش والتهرب الضريبي حيث تعرف على أنها "السلطة المخولة للإدارة الجبائية لأجل متابعة التصريحات الجبائية والمحاسبية والوثائق المستعملة لمعرفة مدى التزام المكلف بالضريبة بالنظام الجبائي والضريبي السائد في البلاد بهدف التقليل ومحاولة الحد من التهرب الضريبي والمحافظة على موارد الخزينة العمومية وكذلك تحقيق العدالة الاجتماعية بين المكلفين بالضريبة. (عبد اللاوي و شباوجة، 2021، صفحة 23)

التعريف الثاني:مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية من فحص التصريحات والسجلات والوثائق ومستندات المكلفين بالضريبة قصد التحقق من مصداقية وصحة التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين بغرض إكتشاف العمليات التدليسية التي ترمي الى التهرب والتلمص من دفع الضريبة وتقويمها، على أن

يستعمل الشخص أفضل الوسائل الممكنة للإستعلام والإستفسار عن كل ماهو مدون في التصريحات و الوثائق المرفقة لها، ولا يقتصر على المعلومات المحصل عليها ولكن يجب عليه التأكد من مدى إلتزام ما تم التصريح به والمقارنة بين المعلومات المتحصل عليها من مصادر أخرى وكذلك مدى التزامه بالقوانين الجبائية المعمول بها (الرحمان و شيخي، 2013، صفحة 31)

كتعريف شامل يمكن القول أن الرقابة الجبائية هي عمل إداري تقوم به إدارة الضرائب، يعتمد على تدقيق وتحقيق تصريحات المكلفين بالضريبة وفق إجراءات حددها القانون وهي فحص الوضعية الجبائية للمؤسسة بغرض تشكيل رأي أو تقييم والهدف منه هو تشخيص جبائي للمؤسسة ويمكن تلخيص تعريف الرقابة الجبائية في الشكل التالي:

شكل رقم (1/1): مراحل الرقابة الجبائية



المصدر: محمد مجدول نجيب، يوسف إسلام، "الرقابة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي-دراسة حالة مفتشية البويرة/2015/2018، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2018/2019، ص05.

ثانيا: فعالية الرقابة الجبائية

تعددت التعاريف حول الفعالية وهي:

تعريف الفعالية: هي القدرة على أداء الأعمال وتحقيق الأهداف بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة في تحقيقها، تهدف الفعالية في مختلف المجالات سواء على المستوى الكلي أو الجزئي من خلال السعي نحو نجاح النظام المطبق . تفهم من الفعالية على أنها قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها التشغيلية.

تعريف فعالية الرقابة: تعرف بأنها الفحص الشامل للوضعية الجبائية للمؤسسة بغرض مراقبة واحترام القوانين الجبائية من جهة وبغرض تعزيز الأمن الجبائي من منظور السياسة المتبعة في التسيير من جهة أخرى، وذلك بالتحكم في إمكانيات المتوفرة من طرف المشرع دون المساس بمصلحة الخزينة العمومية (سالم و تومي،

2021، صفحة 433)

ثالثاً: أهمية الرقابة الجبائية

بعد الإطلاع على مفاهيم وفعالية الرقابة يتضح أن للرقابة الجبائية أهمية بالغة لجميع الأطراف بما فيهم المكلف بالضريبة.

تعد الرقابة الجبائية آلية ذات فعالية تعتمد عليها الدولة للمحافظة على المال العام ولمكافحة التهرب والغش الجبائيين اللذان يخلفان أثارا سلبية على الخزينة العمومية، كما أنها مهمة بنفس القدر للمؤسسة الخاضعة للرقابة وذلك من خلال تحديد نقاط الضعف والعمل على تصحيحها، وكذلك تحديد نقاط القوة والعمل على إستغلالها مما يسمح للمؤسسة باستعمال الجبائية لفائدتها من خلال التزامها بإنقاص العبئ الضريبي إلى أقصى حد ممكن في أطر قانونية. ويتم ذلك من خلال المراقبة القانونية للجبائية ومعرفة القوانين والقرارات والمراسيم والبيانات مما يعني أن الرقابة الجبائية للمؤسسة تضمن لها الفعالية والأمن الجبائي. (الطبي، بن لحر، و حجاجي، 2014)

الفرع الثاني: أسباب و أهداف الرقابة الجبائية

جعلت بعض الممارسات كالتهرب الضريبي والغش الجبائي من قبل الأشخاص الطبيعية أو المعنوية من ظهور عملية الرقابة الجبائية بغية متابعة التصريحات الجبائية ومكافحة ظاهرة التهرب والغش الجبائي. تفعيل عملية الرقابة الجبائية ليست غاية في حد ذاتها بقدر ما هي أداة تسعى الجهات المختصة من خلالها تحصيل جملة من الأهداف ومن عدة نواحي (اجتماعية، اقتصادية، قانونية..).

أولاً: أسباب الرقابة الجبائية

يمكن تلخيص أسباب ظهور الرقابة الجبائية في سببين مهمين هما:

أ- الرقابة الجبائية كوسيلة لمتابعة التصريحات الجبائية: تعد الرقابة الجبائية الطريق الأمثل لمتابعة النظام التصريحي، لأن المكلف هو من يقوم بحدد بنفسه أسس فرض الضريبة ويصرح بها للإدارة الجبائية، وبفضل الرقابة الجبائية يتم التأكد من صحة تلك التصريحات ومدى مصداقيتها من أجل ضمان مبدأ العدالة الضريبية. (مقلاتي، 2015)

ب- الرقابة الجبائية كوسيلة لمكافحة التهرب الضريبي: نظرا لأسباب عديدة قد يلجأ بعض المكلفين إلى التهرب من دفع الضريبة قد تكون تلك الأساليب شرعية أو غير شرعية، لذلك من أولوية الإدارة الجبائية مكافحة هذه الممارسات وذلك عن طريق تقنيات مختلفة ومتعددة على مختلف أصناف المكلفين من بينها الرقابة الجبائية التي تعد أداة ضرورية لمكافحة التهرب الضريبي من أجل ضمان مصالح الخزينة العمومية .

ج - الرقابة الجبائية كوسيلة في تشخيص المخاطر الجبائية المحيطة بالمؤسسة: يعرف الخطر الجبائي على أنه: تلك الأعباء الإضافية التي تتحملها المؤسسة بسبب عدم احترامها للقواعد الضريبية، وتتشأ عادة نتيجة عدم احترام التشريع الجبائي. فالرقابة الجبائية تسمح بالكشف عن مناطق الخطر الجبائي، أين تكون المؤسسة ارتكبت أخطاء ومخالفات ذات طابع جبائي ومحاسبي، كما تسمح بالقيام بتشخيص جبائي للمؤسسة من خلال معرفة وضعيتها الجبائية وتأثيرها على الوضع المالية لها (عز الدين، 2021، صفحة 50).

ثانياً: أهداف الرقابة الجبائية: تسعى الرقابة الجبائية لتحقيق جملة من الأهداف والتمثلة في:

1-1 الهدف القانوني: وتتمثل في التأكد من مدى مطابقة ومسايرة مختلف التصرفات المالية للمكلفين مع القوانين والأنظمة الضريبية لهذا وحرصا على سلامة هذه الأخيرة تركز الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية والمحاسبة لمعاقبة المكلفين بالضريبة عن أية انحرافات أو مخالفات يمارسونها للتهرب من دفع مستحقاتهم الضريبية.

1-2 الهدف الإداري: تؤدي الرقابة الضريبية دورها للإدارة من خلال المعلومات والخدمات التي تقدمها والتي تساهم في شكل كبير وحيوي في زيادة الفعالية والأداء ويمكن تحديدها ف النقاط التالية:

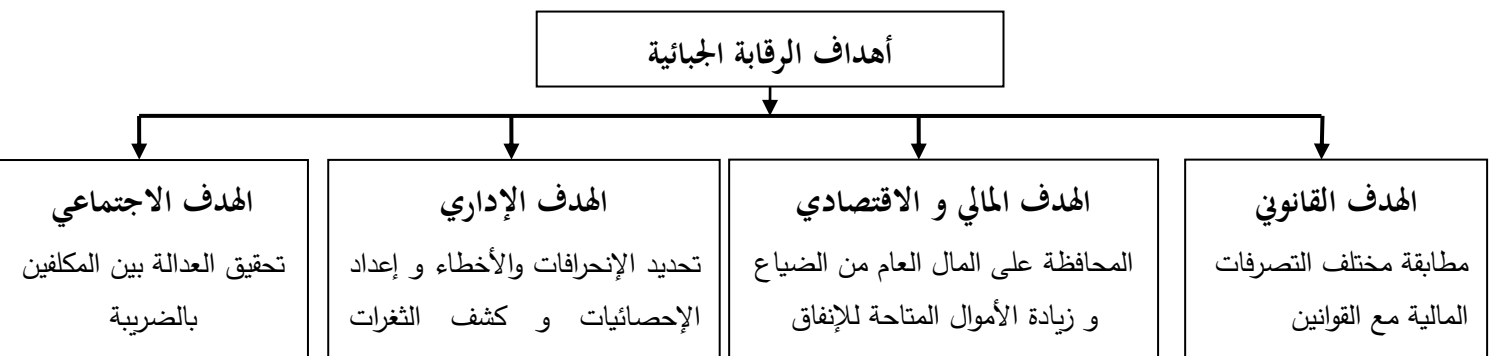
- الرقابة الضريبية تساعد على التنبه إلى النقص والخلل في التشريعات المعمولة بها.
- تسمح بكشف الثغرات القانونية وتحديد الانحرافات وكشف الأخطاء يساعد على يساعد الإدارة الضريبية من المعرفة و الإلمام بأسبابها وتقييم أثارها مما يساهم في اتخاذ القرارات المناسبة.
- تسمح الرقابة الجبائية بإعداد الإحصائيات والتحليلات.

1-3 الهدف المالي والاقتصادي: حيث تهدف الإدارة الضريبية إلى المحافظة على الأموال العامة من التلاعب والسرقة وهذا لضمان دخول إيرادات أكبر للخزينة العامة لزيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

1-4 الهدف الاجتماعي: ويتمثل في:

- منع ومحاربة انحرافات المكلفين بمختلف صورها مثل السرقة والإهمال والتقصير.
- تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين بالضريبة من خلال المساواة بين جميع المكلفين بالضريبة (لواج ع.، 2016، صفحة 73).

شكل رقم (2/1): أهداف الرقابة الجبائية



المصدر: بندارة وفاء، سبع خيرة، فعالية الرقابة في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية، 2017، ص 17

الفرع الثالث: مبادئ وأنواع الرقابة الجبائية

يعتمد نظام الرقابة الجبائية على مبادئ متمثلة في عاملين رئيسيين، الأول إقامة نظام ضريبي محكم يركز على قواعد وتشريعات قانونية، والثاني يعتمد على تطوير و عصرنة الإدارة الجبائية لمواكبة مختلف الأحداث.

تأخذ الرقابة الجبائية عدة أشكالاً متتابعة ومتكاملة يستوجب استعمالها في الوقت المناسب في حدود ما تنص عليه التشريعات والقوانين الخاصة
أولاً: مبادئ الرقابة الجبائية:

للحصول على أقصى استغلال للرقابة الجبائية وتحقيق الفعالية والوصول للأهداف المرجوة لابد من مبادئ وأسس تركز عليها تتمثل بما يلي:

❖ **إقامة نظام ضريبي محكم :** يعتبر النظام الضريبي من بين المقومات الأساسية للرقابة الجبائية حيث يجب أن يتسم النظام بالبساطة وعدم التعقيد من ناحية القوانين والتشريعات الضريبية حتى يستطيع المكلف بالضريبة التكيف معها مما يؤدي هذا الأخير إلى الإلتزام وعدم التهرب الضريبي (الطبي، بن لحر، و حجاجي، 2014، صفحة 32)

ومن بين الأسس التي تؤدي إلى إقامة نظام ضريبي محكم هي:

_تبسيط وتحسين التشريع الجبائي: من أجل سهولة الفهم والاستيعاب من طرف المكلف بالضريبة
_تحقيق العدالة الضريبية: إن تطبيق الرقابة الجبائية يتطلب وجود نظام ضريبي عادل يجعل كل فرد يساهم في النفقة العامة بحسب قدرته
_العدالة الأفقية: حيث تتم معاملة المكلفين المتساويين من ناحية الدخل و الحالة الاجتماعية بمبدأ المساواة.

_العدالة العمودية: أي اختلاف المعاملات الضريبية بحسب اختلاف طبيعة المركز المالي والحالة الاجتماعية. (بارة و خلف الله، 2022)

❖ **تطوير الإدارة الجبائية :** إقامة نظام ضريبي محكم لوحده قد لا يكفي لمسايرة الأوضاع ،لذلك فلا بد من وجود إدارة جبائية تتماشى مع التطور من خلال الاستجداد بالكفاءة والخبرة، وكذلك إستعمال تقنيات الإعلام والتكنولوجيا وأي برنامج من شأنه أن يسمح بتسهيل عملية الرقابة، ويمكن استخدام خاصية التحفيز بالنسبة للأعوان لزيادة من كفاءة العمل أو القيام بدورات من أجل رفع المستوى التكويني لهم. (الطبي، بن لحر، و حجاجي، 2014)

ثانياً: أنواع الرقابة الجبائية

للرقابة الجبائية شكلين هما:

- I الرقابة العامة:

تتم هذه الرقابة على مستوى مفتشيات الضرائب ومراكز الضرائب والمراكز الجوارية وفي هذا المستوى يتم التمييز بين نوعين من الرقابة، الرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق، حيث يقوم رئيس المفتشية أو رئيس المركز بمراقبة وفحص تصريحات المكلفين وتتم المراقبة على شكل فحص تمهيدي.

1-1 الرقابة الشكلية: تتم هذه الرقابة عموماً على مستوى مفتشية الضرائب أو مركز الضرائب أو المراكز الجوارية في دائرة الاختصاص والتابعة لمكان ممارسة النشاط الخاضع للضريبة وتهدف إلى:

-تصحيح الأخطاء المادية المحتملة والمسجلة في التصريحات، هذا النوع من الرقابة لا يعتمد على صحة الأرقام المصرح بها قدر ما يعتمد على الكيفية التي تتم بها ملاءمة التصريحات.

-أي أن هذه الرقابة تنظر في الشكل الذي جاءت به التصريحات (بلخوخ، 2004)

1-2 الرقابة على الوثائق: تهتم بإجراء فحص نقدي وشامل لتصريحات الجبائية المكتتبه من قبل المكلفين بمقارنتها مع مختلف المعلومات المتوفرة في الملف الجبائي للمكلف الذي هو بحوزة الإدارة الجبائية، وفي حالة وجود نقاط غامضة أو مهمة يحق للمراقب طلب توضيحات وتبريرات من طرف المكلف بالضريبة وتتم بمرحلتين:

أ-طلب المعلومات: بموجب المهام والإمتيازات المخولة من قبل القانون الجبائي للمحقق يمكنه أن يطلب من المكلف إمداده ببعض المعلومات حول نقاط وأمر تخص التصريحات المقدمة.

ب- طلب التبريرات والتوضيحات: عندما يرفض المكلف بالضريبة الإجابة على الطلب الشفوي، أو لما يكون الجواب الذي تم تقديمه عبارة عن رفض الإجابة عن كل أو جزء من النقاط المطلوب توضيحها. (آيت بلقاسم، 2014)

2 - الرقابة المعمقة:

تتمثل في التدخل المباشر للأعوان المحققين بأماكن تواجد نشاطات المكلفين، تهدف هذه التدخلات إلى التأكد من صحة ونزاهة التصريحات المكتتبه من طرفهم، كما يتم الفحص الميداني للدفاتر والوثائق اللازمة مع تبريراتها اللازمة 4سنوات غير خاضعة للتقادم لمحاولة الكشف عن إحتتمالات التهرب الضريبي وتتمثل في التحقيق المحاسبي، التحقيق المصوب والتحقق العمق لمجمل الوضعي الجبائية. (مقلاتي، 2015)

2-1 التحقيق في المحاسبة:

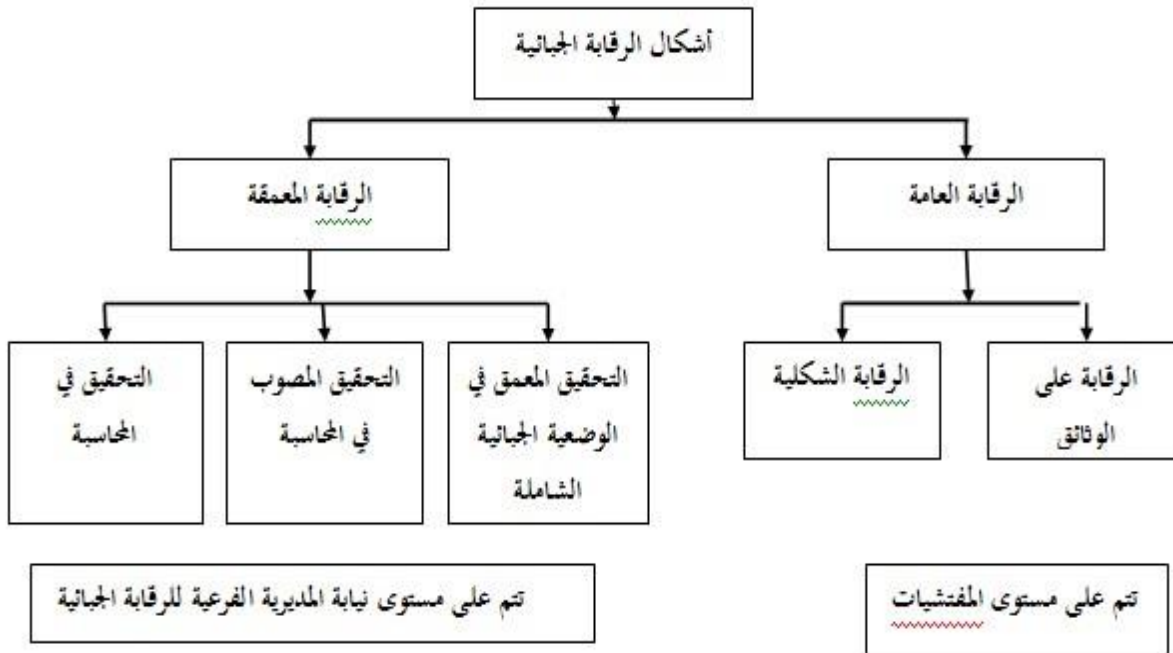
إن الفحص المحاسبي هو عبارة عن مجموعة من العمليات الرامية إلى مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة والتأكد من مصداقيتها، يسمح هذا الفحص بالتأكد من صحة التصريحات الجبائية المودعة في أربعة سنوات الأخيرة غير المتقدمة ومقارنتها بالعناصر الخارجية كالدفاتر المحاسبية.

2-2 التحقيق المصوب في المحاسبة: تم إستحداثه والعمل به بموجب القانون التكميلي لسنة 2008 ويعرف على أنه إجراء رقابي موجه أقل شمولية وأكثر سرعة وأقل اتساعا من إجراء التحقيق في المحاسبة، ويتضمن هذا الشكل فحص الوثائق الثبوتية والمحاسبية لبعض أنواع الضرائب لكل أو جزء من فترة غير متقدمة أو لمدة تقل عن السنة، ويخضع التحقيق المصوب في المحاسبة لنفس القواعد المطبقة في التحقيق في المحاسبة ويتمتع المكلف بنفس الضمانات. (لواج و درغوم، 2021)

2-3 الفحص العمق لمجمل الوضعي الجبائية للمكلف بالضريبة:

هو مجموعة العمليات والأبحاث التي تهدف إلى كشف الفارق الموجود والمتوقع بين الدخل الحقيقي والمصرح به بمقارنة مدى الإنسجام بين مداخيل المكلف بالضريبة من جهة وبين حالته المادية وعناصر وطرق معيشتته والمظاهر المعيشية من جهة أخرى . (بوجريو و حراق، 2022)

شكل رقم (1/3): أشكال الرقابة الجبائية



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المعطيات المذكورة أعلاه

الفرع الرابع: مراحل عملية الرقابة الجبائية

هناك عدة مراحل قانونية ينبغي على العون المكلف بالرقابة الجبائية إتباعها حتى تضمن سلامة العملية من الناحية الشكلية وهي كما يلي:

إرسال إشعار بالرقابة للمكلف بالضريبة ومنحه مدة 10 أيام في حالة الرقابة المحاسبية و الجبائية و 15 يوم في حالة الرقابة المعمقة للوضعية الجبائية الشاملة للشخص الطبيعي، وحسب قانون المالية لسنة 2024 أصبحت مدة التحضير 15 يوم للتحقيق المحاسبي و30 للتحقيق المعمق.

تسليم المكلف بالضريبة ميثاق الرقابة الجبائية مع وصل الاستلام، القيام بالزيارة الميدانية الإجبارية خلال اليوم الأول لتسليم الإشعار من أجل معاينة المخزون ومكتب المحاسبة للتأكد بوجود السجلات المحاسبية .

بعد إنقضاء 10 أيام من التحقيق يعود العون الى عين المكان للبدأ في إجراء التحقيق شريطة وجود جميع الوثائق المحاسبية في مهلة إضافية مدتها 8 أيام.

بعد إجراء الرقابة الشكلية والموضوعية يقوم المفتش بتحديد الأسس الضريبية باستعمال عدة مناهج يسلم وصل الاستلام للتاجر وتمنح له مدة 40 يوما للإجابة على الملاحظات

-تقوم الإدارة بتحرير الورد الفردي للأسس المستخرجة وترسل لقابض الضرائب من أجل الشروع في عملية التحصيل مع إمكانية اللجوء إلى المنازعات الجبائية . (جناف، 2018).

المطلب الثاني: مفاهيم حول نظام محاسبي المالي

تبنّت الجزائر النظام المحاسبي المالي الذي يعتبر كبديل للمخطط الوطني للمحاسبة (PCN) كحتمية لمسايرة النهج الاقتصادي بعد التحول إلى اقتصاد السوق، ويسمح بتقريب الممارسة المحاسبية إلى ممارسة دولية.

الفرع الأول: مفهوم وأهمية النظام المحاسبي المالي

سنتطرق في هذا الفرع لمفهوم وأهمية النظام المحاسبي المالي كالآتي:

أولاً: مفهوم النظام المحاسبي المالي

يعتبر النظام المحاسبي المالي من أهم الأنظمة المالية وأفضل خيار لتحسين النظام المحاسبي الجزائري، ذلك أنه يندرج في إطار تحديث الآليات التي تواكب الاقتصاد.

التعريف الأول: عرفه المخطط المحاسبي العام الفرنسي بأن المحاسبة هي نظام ينظم المعلومة المالية التي تسمح بتسجيل وتصنيف، تبويب وحفظ المعطيات على أساس رقمي وتكون بعد المعالجة المناسبة مجموعة معلومات موافقة لمختلف المستخدمين. (مرحوم، 2012، صفحة 20)

التعريف الثاني: النظام المحاسبي المالي أو المحاسبة المالية هو مجموعة القواعد والإجراءات التي تقوم بتنظيم المعلومات المالية بالشكل الذي يساهم بترتيبها، تصنيفها، تبويبها وتسجيلها وعرض الكشوف

التعريف الثالث: عرف القانون رقم 7-11 حسب المادة 03 المؤرخ في 15 ذو القعدة 1428 الموافق ل 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي كالأتي المحاسبة المالية ينظم المعلومة المالية،يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة، ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية.

يمكن استنتاج من التعريفات المميزات التالية:

- النظام المحاسبي هو مجموعة القواعد والإجراءات تنظم المعلومات المالية.
- عرض الكشوف والقوائم المالية تعكس الوضع المالي مما يفعل ويسهل الاتصال بين المؤسسات والأطراف الخارجية المهتمة بالمؤسسة.
- سهول قياس الأداء المالي وتحديد الربح والخسارة من خلال القوائم المالية (حساب النتائج).

ثانياً: خصائص النظام المحاسبي المالي

يتميز بمجموعة من الخصائص نعدد منها في ما يلي:

- وجود إطار فكري تصوري يوضح ويحدد الإتفاقيات والمبادئ والمعايير المحاسبية ويعرف الأصول والخصوم ورؤوس الأموال الخاصة والأعباء والمنتجات
- شمل على كل العمليات من حيث قواعد التقييم وكيفية الحساب، بما فيها تلك التي لم يتعرض المخطط المحاسبي الوطني لمعالجتها مثل العمليات بالعملة الأجنبية، القرض الإجاري

- وصف محتوى كل قائمة من القوائم المالية التي ينبغي أن تقدمها المؤسسات وتقديمها طبقا لتلك المقترحة من قبل لجنة المعايير الدولية
- إلزامية تقديم حسابات مدمجة وحسابات منسقة للمؤسسات الخاضعة لنفس سلطة القرار
- التكفل بالقواعد العصرية المتعلقة بتنظيم المحاسبة، خاصة ما يتعلق بمسك الحسابات عن طريق أنظمة الإعلام الآلي المنتشرة حاليا دون تنظيم.
- وضع نظام محاسبة مبسطة قائم على محاسبة الخزينة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والتجار الصغار والحرفيين.
- توسيع بالمقارنة مع المخطط المحاسبي الوطني مجال التطبيق. (أوقاسي و سعدي، 2015، صفحة

(04)

ثالثا: أهمية النظام المحاسبي المالي

- تتمثل أهمية النظام المحاسبي المالي في ما يلي:
- يوفر معلومات مالية مفصلة ومدققة تعكس الصورة الحقيقية للوضع المالية للمؤسسة.
- تقريب المحاسبة الجزائرية للمحاسبة العالمية بسبب التوافق الكبير بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية والمعلومة المالية.
- سد ثغرات القانون التجاري ومنع الغش والممارسات غير القانونية وترسيخ أسس التسيير الشفاف.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية مما يسمح لهم كذلك بعملية المقارنة
- خلق انسجام بين النظام المحاسبي الجزائري والأنظمة المحاسبية الدولية.
- تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة تتمثل في جدول سيولة الخزينة و جدول حركات رؤوس الأموال إضافة إلى جدول حساب النتائج حسب الوظيفة (منصر، 2011، صفحة 32).

الفرع الثاني: نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي ومكوناته

- بعد صدور القرار الذي يحدد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد تسييرها في 23 رجب 1429 الموافق 26 جويلية 2008 اتضحت معالم النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر وتم إلغاء النظام المعمول به المتعلق بأحكام الأمر 35-75 المتضمن للمخطط الوطني المحاسبي ومع تاريخ 01-01-2010 أصبح النظام المحاسبي المالي الجديد ساري المفعول.
- تناولت المادة 02 من القانون رقم 11-07 المؤرخ في 15 ذو القعدة 1428 الموافق ل 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي مايلي " تطبق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، يستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية".

فيما ركزت المادة 04 من القانون رقم 11-07 المذكور سابقا إلى تفصيل وتحديد مجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي وجاءت في الشكل التالي " تلزم الكيانات الآتية بمسك محاسبة مالية":
-الشركات الخاضعة لإحكام القانون التجاري.
-التعاونيات.

-الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
-وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.
يوضح هذا الشكل المنظومة المتكاملة لتطبيق النظام المحاسبي المالي:

الشكل رقم (4/1): المنظومة المتكاملة لتطبيق النظام المحاسبي المالي



المصدر: خرشيش فاتح، دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المالية، مذكرة ماستر تخصص إدارة مالية، جامعة قاصدي مرباح قالمة، الجزائر، 2018، ص 10

الفرع الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي ومبادئه

بغية التعرف على النظام المحاسبي المالي أكثر وجب التعرف على أهم أهدافه ومبادئه دون نسيان الهدف الرئيسي وهو توفير صورة صادقة وشاملة للأداء المالي للمستخدمين، ويتضمن النظام المحاسبي المالي تطبيق مبادئ المحاسبة الدولية لضمان التوافق مع المعايير الدولية.

أولا: أهداف النظام المحاسبي المالي

هناك العديد من الأهداف التي يسعى النظام المحاسبي المالي إلى تحقيقها و هي:

- ترقية النظام الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية.
- تسهيل التعامل بين المؤسسات الوطنية والأجنبية من ناحية المعاملات المالية والمحاسبية.
- تعزيز الشفافية في عرض المعلومات.
- تحقيق التوافق مع الكيانات الأجنبية من ناحية الوثائق المحاسبية.
- تقديم صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة.
- قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن، وبين المؤسسات الوطنية والدولية.
- رفع مردودية المؤسسات من خلال معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية.

- يسمح النظام بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين حول مصداقيتها وشرعيتها
- يساعد في إتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق
- يسهل إعداد التصاريح الجبائية بكل مصداقية وشفافية من خلال موثوقية المعاملات المسجلة للمؤسسة
- نشر معلومات وافية، صحيحة، كافية وموثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة حركات رؤوس أموالهم.

ثانيا: مبادئ النظام المحاسبي : يرتكز النظام المحاسبي المالي على مجموعة من المبادئ يجب الإلتزام بها من طرف الكيانات الملزمة بمسك القوائم المالية بغرض ضمان المصداقية

- **محاسبة الإلتزام (التعهد):** حسب المادة 06 من المرسوم التنفيذي 08-156 فتسجل الأحداث الاقتصادية عند حدوثها أي بمجرد إنشاء الحدث أو المعاملة دون انتظار التدفق المالي، وتعرض في الكشوف المالية للسنة المالية المرتبطة بها.
- **استمرارية الاستغلال:** تعتمد الكشوف المالية على افتراض استمرارية استغلال الكيان لنشاطاته ما لم تحدث أحداث أو قرارات قبل نشر الحسابات قد تسبب التصفية أو التوقف عن ممارسة النشاط في المستقبل القريب.
- **الدلالة:** ينبغي أن تتوفر المعلومات المالية والبيانات المحاسبية في شكل وثائق تضمن دقتها وتؤكد دلالتها.
- **القابلية للفهم والمقارنة:** يهدف إلى المبدأ إلى توفير تقارير يسهل فهمها وتحليلها من قبل المستخدمين، ويجب أن تكون قابلة للمقارنة مع فترات سابقة أو مع مؤسسات مماثلة.
- **المصداقية:** يجب أن تقدم التقارير المالية بصورة تعكس الوضع الحقيقي للمؤسسة. (مهيري، 2014، صفحة 6)
- **مبدأ التكلفة التاريخية:** طبقا لهذا المبدأ تقاس تكلفة الأصول بمقدار التضحيات الاقتصادية أو المبالغ التي دفعتها المؤسسة لاقتناء هذه الأصول وبالقائمة المثبتة فعلا في المستندات .
- **معياري القيد المزدوج:** مصطلح محاسبي يشير إلى أن النظام الأساسي والمعياري المستخدم من طرف المؤسسات لتسجيل حركاتهم المالية، و وفق لهذا المبدأ فإن أي عملية محاسبية تتم بين حسابين على الأقل أحدهما مدين والآخر دائن.
- **مبدأ الحيطة والحذر:** يقصد به تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة، ويقوم على أساس تسجيل الخسائر المحتملة من خلال معالجة الأعباء والنواتج. (نعيمي، 2016)
- **مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات:** يهدف هذا المبدأ إلى تحديد نتائج الدورة المالية من خلال مقارنة الإيرادات المكتسبة خلال الفترة مع النفقات المسجلة خلال نفس الفترة.
- **مبدأ استقلالية الدورات:** يلزم قياس نتيجة النشاط الاقتصادي الذي تقوم به المؤسسة والمتعلق بدورة معينة دوم تداخل الدورات الأخرى.

▪ مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الواقع القانوني: ينبغي التعامل مع الأحداث حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني.

▪ مبدأ المداومة: يقصد به استعمال نفس طرائق التقييم المحاسبي خلال الدورات المحاسبية .

▪ مبدأ عدم المقاصة: ينبغي عدم المقاصة بين عناصر الأصول والخصوم، أو بين الإيرادات والأعباء.

(نعيمي، 2016)

مبدأ الأهمية النسبية: يشكل هذا المبدأ حدا لشمولية المعلومة المحاسبية، فالأهمية النسبية للمعلومة التي يتم إعدادها عندما يكون تركها أو عدم دقتها يؤثر على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات.

(نعيمي، 2016)

الفرع الرابع: القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي

يتم إعداد القوائم المالية بالنسبة للمؤسسات بشكل أساسي لأجل تلبية احتياجات مستخدمي هذه القوائم وتوفير لهم معلومات وبيانات واضحة قد تسهل عملية اتخاذ القرارات وتوفر قاعدة سليمة للمساءلة والمحاسبة.

أولاً: تعريف القوائم المالية

تعريف: القوائم المالية هي أهم وسيلة تستخدمها المحاسبة لتوصيل المعلومات إلى جميع الأطراف الداخلية والخارجية، وهي بمثابة المنتج الرئيسي للمحاسبة، وتتركز المعلومات التي تحتوي عليها حول رأس المال والنتيجة اللذان يرتبطان بوحدة محاسبية قد تكون في شكل مؤسسة فردية أو شركة تضامن أو مساهمة أو ذات مسؤولية محدودة سواء كانت تنشط في القطاع التجاري أو الصناعي أو الخدماتي، بغرض تحقيق الربح أو الخسارة. (بن

قطيب و خطاب، 2019)

ولقد عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية في المعيار الدولي الأول الخاص بالقوائم المالية أنها عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمؤسسة والعمليات التي تقوم بها، والهدف من القوائم المالية ذات الأغراض العامة هو تقديم المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفعاتها النقدية بما يم ينفع المستخدمون لاتخاذ قراراتهم.

(حواس، 2008، صفحة 182)

ثانياً: أهداف القوائم المالية

إن من الأهداف الأساسية للمحاسبة المالية في إعداد القوائم هو الخروج بمعلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمتربق استثمارها في المؤسسة مستقبلاً لاتخاذ قرارات سليمة ومن بين أهداف القوائم المالية ما يلي:

- تقديم معلومات موثوقة تتعلق بالموارد الاقتصادية والالتزامات الخاصة بالمشروع لتحقيق

- القدرة على تقييم نقاط القوة و الضعف للمشروع.

- بيان مصادر التمويل والاستثمارات للمشروع.

- تقييم قدرته على مواجهة الالتزامات.

- بيان أساس المصادر الخاصة بالمشروع لتقييم قدرته على النمو

- تقديم معلومات موثوقة حول التغييرات في صافي موارد المشروع الناتجة عن الأرباح المتحققة من الأنشطة

المباشرة من أجل تحقيق تحديد توزيعات الأرباح المتوقعة للمستثمرين وإظهار قدرة عمليات المشروع في سداد

التزامات الدائنين والموردين...

- تقديم معلومات مالية يمكن استخدامها لتقدير الأرباح المحتملة للمؤسسة.
- الإفصاح عن أية معلومات أخرى ملائمة لحاجات مستخدمي القوائم المالي .
- ولتحقيق هذه الأهداف لابد من توفر شروط في القوائم المالية نحصرها في مايلي:
 - أن تكون المعلومات صادقة
 - أن تسمح بإعداد المقارنة عبر الأزمنة والمقارنة بين المؤسسات من نفس القطاع وهو مايفترض أن تقدم القوائم المالية بشكل موحد وبنفس طرق التقييم.

ثالثا: مستخدمي القوائم المالية

تتعدد الأطراف المستخدمة للقوائم المالية لكن جلهم تساعد على إتخاذ القرارات السليمة المتعلقة بالحاضر والمستقبل، ويمكن حصر الأطراف المستخدمة في ما يلي:

1. **المستثمرون:** تساعد القوائم المالية المستثمرون وأصحاب رؤوس الأموال المقدمة في المشاريع على اتخاذ القرارات الرشيدة سواء كانت قرارات متعلقة بالحاضر من خلال الاحتفاظ بالأسهم والاستثمار أو البيع، وبالتالي فإن القوائم المالية تسهل تقييم المشاريع
2. **الموظفون:** يهتم الموظفون بالمعلومات التي تسمح بمعرفة ربحية الوحدة وقدرتها على الاستمرار بما يحفظ وظيفتهم العملية، كما يهتمون بقدرتها على دفع الحوافز المالية خاصة ما يرتبط بالجزء المتغير منها ومنافع التقاعد.
3. **المقرضون:** يهتم المقرضون بمدى قدرة واستطاعة المؤسسة على تسديد الديون الخاصة والوفاء بالالتزامات في الأجل المتفق عليها، وتصل درجة اهتمامهم إلى معرفة قدرة المؤسسة المستقبلية من أجل إتخاذ قرار ممارسة الخيارات مثل تحويل القروض إلى أسهم.
4. **الموردون والدائنون الآخرون:** في حالة إرتباطهم بعلاقات طويلة الأجل فيهتمون بقدرة المؤسسة على الإستمرار في نشاطها وقدرتها على الدفع والإلتزام.
5. **العملاء والدائنون الآخرون:** تدفعهم الحاجة إلى التموين وتسليم السلع إلى الاهتمام بقدرة على الاستمرار بالنشاط خاصة في حالة العقود طويلة الأجل.
6. **الحكومات والوكالات العمومية:** تهتم الحكومات و المصالح العمومية بعملية توزيع الموارد وكيفية تنظيم النشاط بغرض تحديد السياسات الضريبية والاجتماعية فضلا عن الحاجات الإحصائية التي تسمح بإعداد الحسابات الوطنية.
7. **الجمهور:** قد يكون اهتمام الجمهور بغرض توظيف المدخرات في حالة الطلب العلني للادخار. (بن

بلقاسم، 2010)

رابعا: أنواع القوائم المالية

- ✓ **الميزانية:** تعرف الميزانية على أنها صورة فوتوغرافية لوضعية الذمة المالية للمؤسسة في تاريخ معين عادة يكون في 31/12/n فهي تبين وضعية المركز المالي للمؤسسة، كما يجب الفصل بين عناصر الأصول و الخصوم
- ✓ **جدول حساب النتائج:** حساب النتائج هي بيان ملخص للأعباء و المنتوجات (الإيرادات) المحررة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية إما بالكسب أو الخسارة (عز الدين، 2021)
- ويمكن التمييز بين نوعين هما، حساب النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفة.
- حساب النتائج حسب الطبيعة: حيث تصنف الأعباء والإيرادات حسب طبيعتهما مما يسمح بحساب مجاميع التسيير الرئيسية، وهي التي تسمح بالنهاية بتحديد النتيجة الصافية للدورة المالية.
 - حساب النتائج حسب الوظيفة: حيث تصنف الأعباء والإيرادات حسب الوظيفة التي تسببت فيها، وحسب المعيار IAS1 يترك للمؤسسة حرية عرض الأعباء مصنفة حسب الطبيعة أو مجمعة وظيفيا.
- ✓ **جدول تدفقات الخزينة:** يعرف على أنه أداة لدراسة تغيرات الخزينة لفترة زمنية معينة، وبمثابة الأداة المخصصة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية ويمكن اعتباره أحد الأسس المالية بما أن كل سند مال يقيم من خلال تدفق الخزينة الناتج عن هذا السند (باكرية و بيض القول، 2022)
- ✓ **جدول تغير الأموال الخاصة:** حسب العدد 19 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009 الموافق ل 28 ربيع الاول 1430 يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية
- العمليات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يلي :
- النتيجة الصافية للسنة المالية .
 - تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال
 - المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح الأخطاء الهامة
 - عملية الرسملة (الارتفاع الانخفاض التسديد ...)
 - توزيع النتيجة و التخصيصات المقررة خلال السنة المالية .
- ✓ **ملحق الكشوف المالية:** يشمل ملحق الكشوف المالية على معلومات ذو أهمية، تسمح بفهم القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية، ويتم عرض المعلومات بطريقة منضمة للتمكن من إجراء مقارنات مع السنوات المالية الماضية، وتتعلق المعلومات الواردة في الملحق في أربعة أبعاد للمؤسسة (إقتصادية، قانونية، جبائية وإجتماعية)
- نوضحها في الجدول التالي: (بلبشير و حاج قويدر، 2020)

الجدول (1/1): المعلومات الموجودة في ملحق الكشوف المالية

اقتصادية	قانونية	جبائية	اجتماعية
- طرق التقييم - حسابات الإهلاكات والمؤونات - خصائر القيمة - جرد المحفظة المالية للقيم القابلة للتوظيف	- القروض المضمونة - هيكل رأس المال الاجتماعي للمؤسسة - مبلغ الالتزامات المالية	- توزيع الضرائب بين النتيجة الجارية و النتيجة الاستثنائية	- عدد العمال - مبلغ الأجور الإجمالية المدفوعة - المبالغ المسددة كامتيازات اجتماعية

المصدر: بلشير بالحاج، الحاج قويدر فيصل، دور الملاحق في تفسير المعلومة المالية، مذكرة ماستر تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة أدرار، الجزائر، 2020/2019، ص12.

المبحث الثاني: دراسة التوافق بين النظام المحاسبي و النظام الجبائي

بعد تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي من أجل مواكبة التطور العالمي، تأثر النظام الجبائي و اتسعت الفجوة بين المحاسبة والجبائية، لذلك كان من الضروري إصدار إصلاحات وتعديل للقوانين الجبائية لتتماشى مع مبادئ النظام المحاسبي المالي الجديد.

ومن أهم العناصر التي سنتناولها في هذا المبحث هي علاقة النظام المحاسبي المالي والقوانين الجبائية وركز بالتحديد على التوافق والاختلافات الناجمة بين النظام المحاسبي والقوانين الجبائية السائدة فالجزائر

المطلب الأول: علاقة بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي

تختلف الأنظمة الضريبية من دولة إلى أخرى وفق لسياستها الداخلية، فليس هناك معايير دولية متفق عليها في العموم بين دول العالم، إن طبيعة العلاقة المرتبطة بين المحاسبة والجبائية هي قانونية بحتة تتضح في آلية المعالجة الجبائية للنتيجة المحاسبية .

الفرع الأول: العلاقة بين النظام المحاسبي و النظام الجبائي في الدول

تصنيفات العلاقات أو المقاربات بين النظامين المحاسبي و الجبائي

المقاربة الأولى علاقة قوية مباشرة: الدول التي تستخدم هذه الحالة يحدد فيها الربح الجبائي مباشرة من الربح المحاسبي دون إجراء أي تعديل وبالتالي فإن الربح المحاسبي هو المعيار المتخذ لإعداد مختلف التصاريح الضريبية لتحديد أوعية الضرائب والرسوم وهي قليلة الحدوث بحكم تحفظ السلطات العامة لإعتبارات تتعلق بالغرامات والعقوبات الجبائية ومن بين الدول المستخدمة هي ألمانيا.

المقاربة الثانية علاقة قوية وغير مباشرة: تفرض هذه المقارنة إعداد الحسابات السنوية وفقا للمعايير المحاسبية والإلتزامات المحاسبية الجبائية مما يعني عدم إمكانية المؤسسات القيام بتسجيلات محاسبية لا تتوافق مع المحاسبة الجبائية.

المقاربة الثالثة علاقة وسيطية: يحدد الربح الجبائي بعد العودة للربح المحاسبي بإستثناء ما لم تكن قواعد محاسبية مطبقة، وتعتبر الجزائر فرنسا من بين الأمثلة.

المقاربة الرابعة لا علاقة بين الطرفين: أي لا توجد علاقة بين النظامين المحاسبي و الجبائي ما يعني بإستقلالية المحاسبة عن الجبائية، حيث تلجأ المؤسسات نظريا لتطبيق القواعد والمبادئ الجبائية دون العودة للنتائج المحاسبية، يمكن القول أن الفصل نظري لأن الواقع يفرض علاقة ولو غير مباشرة ، وتعتبر هولندا كمثل في هذه المقاربة. (بوسبعين، 2010، صفحة 35)

الفرع الثاني : العلاقة بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية

يلزم القانون الجبائي الحقيقي كل المؤسسات بمسك الدفاتر المحاسبية وتسجيل مختلف العمليات والتحويلات التي تقوم بها أو تطراً عليها وذلك لتحصيل الإدارة الجبائية الضرائب المفروضة على المؤسسات التي تعمل جاهدة هي الأخرى لتخفيض الربح الخاضع للضريبة بالطرق الشرعية و الغير شرعية ولهذا تهدف النتيجة الجبائية لتعديل النتيجة المحاسبية وفق ما نص عليه القانون. **تعريف النتيجة المحاسبية:** تعرف النتيجة المحاسبية بأنها الربح المتوصل إليه من خلال إتباع قواعد النظام المحاسبي المالي . كما يمكن القول أنها الفرق بين مجموع الإيرادات المحققة الناتجة عن عمليات فترة معينة و التكاليف التاريخية المقابلة لها (مومني، 2018، صفحة 13).

تعريف النتيجة الجبائية: من خلال المادة 140 من قانون الضرائب المباشرة يمكن استخلاص تعريف النتيجة الجبائية على أنها عبارة عن الفرق في قيم الأصول لدى افتتاح و اختتام الدورة ، ويتم خارج إطار المحاسبة من خلال جدول رقم 09 من الحزمة الجبائية . (مومني، 2018، صفحة 15)

1-تحديد النتيجة المحاسبية: تحدد النتيجة المحاسبية بطريقتين سواء من خلال الميزانية الختامية أو عن طريق جدول النتائج.

تحديد النتيجة المحاسبية حسب الميزانية: مع بداية السنة المالية أو بداية النشاط لا تظهر النتيجة ضمن الميزانية الافتتاحية أي طرفي الميزانية الأصول و الخصوم يكون متساوي.

ومع نهاية الدورة في الميزانية الختامية يمكن التمييز بين حالة الربح و الخسارة من خلال عنصر "نتيجة الدورة و يكون كالتالي:

مجموع الأصول = مجموع الخصوم + نتيجة الدورة (في حالة الربح)

✓ في حالة النتيجة موجبة:

✓ في حالة النتيجة سالبة:

مجموع الأصول = مجموع الخصوم - نتيجة الدورة (خسارة)

أو

مجموع الخصوم = مجموع الأصول + نتيجة الدورة (خسارة)

يقترح النظام المحاسبي المالي في حالة تسجيل النتيجة (خسارة) في جانب الخصوم بإشارة سالبة. (قدوري و بن عواق، 2018)

تحديد النتيجة المحاسبية حسب جدول النتائج: ويكون ذلك بالفرق بين مجموع الإيرادات و مجموع الأعباء الخاصة بالدورة فتكون ربحا في حالة الإيرادات كان أكبر من الأعباء وفي الحالة العكسية تكون خسارة (بنكوس و معزوز، 2011)

2- تحديد النتيجة الجبائية: يجبر المشرع كل المؤسسات الخاضعة للضريبة مسك الدفاتر المحاسبية وتسجيل مختلف العمليات والقيام بالتصريح بالأرباح لدى مفتشية الضرائب قبل شهر افريل من سنة الموالية لتتمكن الإدارة من تحصيل الجباية المفروضة ومعرفة النتيجة الجبائية وذلك من خلال العلاقة التالية:

النتيجة الجبائية = النتيجة المحاسبية + الأعباء المدمجة - التخفيضات - العجز المالي السابق

(بوسبعين، 2010، صفحة 40)

المطلب الثاني: الاختلافات بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية

يوجد العديد من الاختلافات بين قواعد النظام المحاسبي والقواعد الجبائية، نذكر أهم النقاط فيما يلي:

معالجة التثبيات: يعتبر مفهوم " التقييم بالقيمة العادلة للأصل " في النظام المحاسبي عنصر جديد مقارنة بالقواعد الجبائية التي تعتمد على التكلفة التاريخية، كتقييم أولي فإن الأصل يسجل بالتكلفة الإجمالية بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة وبقية المصاريف بينما في الجانب الآخر من ناحية القواعد الجبائية فإن التثبيات تسجل بسعر الشراء .

الضرائب المؤجلة: تعتبر الضرائب المؤجلة مبلغ قابل للدفع أو التحصيل إذا كانت قابلة للدفع في المستقبل تسمى " ضرائب مؤجلة-خصوم" وفي حالة كانت قابلة للتحصيل تسمى "ضرائب مؤجل-أصول، تسجل في الميزانية وحسابات النتائج، الضرائب المؤجلة الناتجة من:

-فارق زمني بين الإثبات المحاسبي لمنتوج ما أو عبئ ما، مما يؤثر على النتيجة الجبائية للسنة الحالية أو في السنوات المستقبلية.

- عجز جبائي أو قروض قابلة لضريبة للتأجيل .

- ترتيبات، اقضاء وإعادة معالجة تمت في إطار إعداد الكشوف المالية. (راشدي، 2023)

الإعانات الحكومية: تدرج الإعانات بأنواعها (إعانات الإستغلال، التجهيز وإعانات التوازن) في النتيجة المحاسبية بمجرد إستلام إشعار الحصول على الإعانة بينما جبائيا يتم إدراجها في النتيجة الجبائية بتاريخ القبض الفعلي (راشدي، 2023)

محيط التجميع: التجميع المحاسبي هو تقنية محاسبية تهدف لعرض القوائم المالية للمجمع كأنها شركة واحدة . يوجد اختلاف شاسع بين القواعد الضريبية والمحاسبية نذكر منها أن المؤسسة الأم في القواعد المحاسبية معفاة من إعداد القوائم المجمعة إذا كانت مملوكة بصفة شبه كلية لمؤسسة أخرى بشرط موافقة الأقلية على ذلك

،والأمر مختلف من ناحية القواعد الضريبية، فمجمع الشركات مكون من شركتين ذات أسهم أو أكثر أو مستقلة قانونيا حيث أن الشركة الأم لها حرية الإختيار من ناحية إعداد القوائم المالية المجمع، وهذا بهدف الخضوع لنظام الميزانية الموحدة وما يترتب عليه من إمتيازات جبائية. (خبيطي، 2016، صفحة 38)

مصارييف البحث و التطوير: في النظام المحاسبي المالي يتم التمييز بين أعباء البحث والتطوير، فأعباء البحث تدرج ضمن صنف 6 بينما يتم إعتبار أعباء التطوير كتثبييت معنوي، ومن الناحية الجبائية فتعتبر كأعباء قابلة للخصم من الربح في حدود 30% من الدخل في حدود 200 مليون دينار جزائري مع شرط إعادة إستثمار المبلغ المخصص في إطار هذا البحث وهذا ما يوضح أمن المشرع الجزائري لا يعترف بمصارييف التطوير كتثبييات معنوية (راشدي، 2023)

تكاليف الإقتراض: حسب القواعد المحاسبية في حالة كانت تكاليف الإقتراض تؤدي إلى خلق منفعة إقتصادية للمؤسسة فيمكن إضافتها لقيمة الأصل، والا فيتم تسجيلها ضمن الأعباء المالية للدورة، أما جبائيا لا يتم أخذها بعين الإعتبار في تحديد تكلفة الأصل، ويتم إعتبارها كمصارييف مالية تخفض من الوعاء الخاضع للضريبة. (عبد اللاوي و شبابجة، 2021، صفحة 19)

الإهتلاك هناك فرق بين في الإهتلاك من الناحية الجبائية و المحاسبية نوضحه في الجدول التالي :

الجدول (1/2) : الفرق بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية من ناحية الإهتلاك

العناصر	الناحية المحاسبية	الناحية الجبائية
طريقة الإهتلاك	الإهتلاك الخطي المتناقص ووحدات الإنتاج	الإهتلاك الخطي ، المتناقص والمتزايد
مدة الإهتلاك	مدة الإنتفاع بالأصل	مدة حياة الأصل
تاريخ بداية الإهتلاك	من تاريخ إستعمال الأصل	من تاريخ الحياة
القيمة التي لى أساسها يحسب الإهتلاك	تكلفة الحياة - القيمة المتبقية المتوقعة	تكلفة الحياة

المصدر: سعدية بورحلة، دراسة العلاقة بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية في البيئة الجزائرية، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، ص 10

عقود الإيجار التمويلي: حسب القواعد المحاسبية يدرج الأصل في حسابات المستأجر مع تسجيل أقساط الإهتلاك تطبيقا لمبدأ تغليب الواقع الإقتصادي على الجانب القانوني، أما جبائيا فالأمر مختل فحسب المادة 53 من قانون المالية 2014 فلا يمكن إدراج الأصول المكتسبة عن طريق الإيجار التمويلي في محاسبة المستأجر، ويستنتج منه أنه لا يوجد إهتلاك وإنما يكتفي بتسجيل مبلغ تكلفة الإيجار وبالتالي فإن القواعد الجبائية لا تفرق بين عقد إيجار تمويلي و عقد إيجار بسيط. (خبيطي، 2016، صفحة 32)

تحويل الحقوق و الديون إلى العملة الأجنبية: المرجع المحاسبي ينص على أن عملية تحويل الحقوق و الديون إلى أموال بالعملة الأجنبية يكون بسعر الصرف في ذلك التاريخ ويكون إما أعباء في حالة الخسارة ، أو نواتج في حالة الربح (عبد اللاوي و شبابجة، 2021، صفحة 19)، أما القواعد الجبائية فالأمر يختلف فالتسجيل يكون حسب سعر الصرف عند تسجيلها في الميزانية، أي لا تعترف لا تعترف بتصحيح العناصر النقدية في نهاية السنة المالية وفق سعر الإقفال. (خبيطي، 2016، صفحة 36)

المؤونات المخاطر والأعباء حسب القواعد المحاسبية فمؤونة المخاطر والأعباء هي خصوم يكون إستحقاقها غير مؤكد وتدرج في الحسابات في حالتين، الأولى ويكون للمؤسسة إلتزام قانوني ناتج عن حادث مضى، والحالة الثانية يكون خروج هذه الأموال أمر ضروري لتلبية هذا الإلتزام. ومن الناحية الضريبية أو الجبائية فيشترط للإعتراف بها أن تكون محددة بوضوح ويتوقف حدوثها بفعل الأحداث الجارية مع تقييدها في حسابات السنة المالية عند تقديم التصريحات للإدارة الجبائية. (بورحلة، 2018)

الإماتيازات الممنوحة للمستخدمين (مؤونات المعاشات و الإلتزمات المتماثلة): وفقا لنظام المحاسبي المالي في نهاية كل سنة مالية يتم تكوين مخصصات للمؤسسة لوفاء بالإلتزاماتها إتجاه الموظفون من ناحية المعاشات، المنح والتعويضات المقدمة للتقاعد، أما من ناحية القواعد الضريبية فهي لا تعترف بمثل هكذا إلتزمات مخصصة للمعاشات التقاعدية وتعتبرها أعباء غير قابلة للخصم ومن خلال المادة 141 الفقرة 05 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة يمكن الإعتراف بمؤونات الأعباء بشرط أن تكون محددة بوضوح ويتوقع حدوثها بفعل الأحداث الجارية. (خبيطي، 2016، صفحة 37)

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

من أجل تكوين إطار مفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالية لإثراء الجوانب الأساسية للموضوع تطرقنا لمجموعة من الدراسات التي تنوعت بين مقالات علمية ورسائل جامعية سواء تعلقت بأطروحات الدكتوراه أو رسالات الماجستير وسنذكرها من الأقدم إلى الأحدث.

المطلب الأول: دراسات باللغة العربية:

1. بوسبعين تاسعديت(2010/2009)، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري،

رسالة الماجستير في العلوم التجارية والمالية، تخصص محاسبة، المدرسة العليا للتجارة -الجزائر. هدفت هذه الدراسة إلى تبيان العلاقة وكذا التباعد الموجود بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية ما يدعو إلى ضرورة العمل على ربط المفاهيم الجديدة التي أتت بها المعايير المحاسبية الدولية والتي بني على أساسها النظام المحاسبي المالي الجديد والقواعد الجبائية الحالية، وتم الإعتماد على المنهج الوصفي لعرض وتوضيح المفاهيم والقواعد المتعلقة بالجانب المحاسبي والجبائي سواء من منظور دولي أو من منظور محلي، وكذا الاعتماد على المنهج التحليلي من أجل تحليل أوجه الاختلاف والتقارب المتوصل إليها ومن أهم النتائج المتوصل إليها هو أن النظام المحاسبي يعتبر مصدر المعلومة المالية ووسيلة التواصل بين الكيانات الاقتصادية، ما يجعل المحاسبة تقنية كمية للتسيير تقدم المعلومات المحاسبية الناتجة عن حركة الأموال بين الأعوان الاقتصاديين، من أجل تمكينهم من إتخاذ القرارات التسييرية .

2. علاء بوقفة، الإصلاح المحاسبي في الجزائر و أثره في تفعيل الممارسة المحاسبية ، مذكرة ماجستير

تخصص محاسبة و جبائية، جامعة ورقلة 2012/2011

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الإصلاح المحاسبي في الجزائر في تفعيل الممارسة المحاسبية من خلال تقييم واقع هذا الإصلاح ورصد الممارسة المحاسبية خصوصا وأن الدراسة جاءت بعد سنتين من تفعيل هذا النظام المحاسبي في الجزائر، وتمت معالجة الإشكالية "ما مدى فاعلية لإصلاح المحاسبي في

الجزائر وما مدى مساهمته في تفعيل الممارسة المحاسبية؟"، بإستخدام المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي في الجانب النظري بينما تم إعتقاد منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي.

وتوصلت الدراسة إلى أن مجموعة من الإختلالات التي كان يعاني من النظام السابق عجلت بعدة إصلاحات تماشيا مع الواقع المحاسبي الجديد وهذا من خلال إدخال بعض التعديلات على النظام الجبائي والنظام المصرفي وكذلك على نظام التعليم والتكوين المحاسبي، كما توصلت أن الهدف الرئيسي من إصلاح النظام الحاسبي هو تقريب الممارسة المحاسبية الجزائرية من الممارسات العالمية

3. خبيطي خيضر (2016/2015)، "تقييم واقع العلاقة بين قواعد المحاسبة في ظل نظام المحاسبي المالي و القواعد الضريبية" دراسة حالة عينة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية لفترة 2014، رسالة الماجستير تخصص المحاسبة المالية جامعة قاصدي مرباح ورقلة

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى تغير المرجعية القانونية والتنظيمية للقواعد المحاسبية والقواعد الضريبية ولاسيما بعد دخول النظام المحاسبي المالي حيز التنفيذ كذلك التعرف على مختلف مجالات ارتباط وانفصال بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية، وتم الاعتماد على أسلوب imrad الذي يعتمد على الربط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الفصل الأول والثاني ودراسة حالة في الفصل التطبيقي، ومن أهم النتائج المتوصل إليها هو أن هناك العديد من مجالات الانفصال والارتباط بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية، حيث تتمثل مجالات الانفصال على سبيل المثال : عقود الإيجار التمويلي ، مصاريف البحث والتطوير ..إلخ

أما عن مجالات الارتباط على سبيل المثال : المخزونات (القياس الأولي ، تدني القيمة) ، العقود الطويلة الأجل...إلخ.

4.دراسة لجناف عبد الرزاق دور الرقابة الجبائية في تحسين أداء النظام الجبائي الجزائري - دراسة حالة مديرية الرقابة الجبائية لولاي تيبازة مجلة دراسات جبائية ، مجلد 06 ، العدد 02، ص 165-192 سنة 2018

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الرقابة الجبائية في تحسين أداء النظام الجبائي الجزائريين ، لتحقيق هذه الدراسة قام الباحث، بدراسة التدقيق الداخلي لنيابة مديرية الرقابة الجبائية بولاية تيبازة و هي الدراسة الوحيدة التي قامت بها، المفتشية العامة للمصالح الجبائية، الممثلة في المفتشية الجهوية للمصالح الجبائية بالبلدية، حيث توصلت الدراسة أن الرقابة الجبائية ليست فقط كأداة للحد من ظاهرة الغش الجبائي و لكنها محدد رئيسي لتحسين أداة النظام الجبائي في الجزائر، لتفادي المخالفات و الأخطاء الجبائية التي قد يقع فيها المكلف بالضريبة مستقبلا.

5.دراسة بن عثمان عائشة 2019 " أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية نظام التدقيق الجبائي"
هدفت هذه الدراسة إلى إبراز فعالية نظام التدقيق الجبائي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث يعتبر التدقيق الجبائي من أهم الاجراءات التي منحت للإدارة الجبائية من أجل التأكد من صحة ومصداقية التصريحات

الجبائية المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة، وكذا التأكد من التطبيق الميداني للقوانين والتشريعات الجبائية المعمول بها، وتتمحور إشكالية هذه الدراسة في تحديد أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية نظام التدقيق الجبائي، وذلك بالتطبيق على حالة الجزائر خلال الفترة 2005 -2017، مع الإشارة إلى أنه تمت معالجة هذه الدراسة انطلاقاً من تحليل وتقييم إحصائيات نظام التدقيق الجبائي قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، وتتمثل في الإحصائيات المتعلقة بالتدقيق الجبائي على الوثائق، التدقيق الجبائي في المحاسبة، التدقيق الجبائي المصوب في المحاسبة والتدقيق الجبائي المعمق في محمل الوضعية الجبائية الشاملة، عن طريق استخدام مؤشر عدد القضايا المراقبة ومؤشر المنازعات الجبائية، ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي قد ساهم في تقليص عدد القضايا المراقبة مقارنة بعدد القضايا المراقبة خلال فترة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني، وبعد التدقيق الجبائي في المحاسبة والتدقيق الجبائي المصوب في المحاسبة من بين أهم أشكال التدقيق الجبائي التي تنتهجها الإدارة الجبائية في التأكد من صحة ومصداقية التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين، مما يسمح لها بالكشف عن الأخطاء والانحرافات، ومن ثم استرجاع الموارد المالية المهربة جبائياً لصالح الخزينة العمومية.

6. سالم راضية، تومي سومية، فعالية الرقابة الجبائية في ظل تطبيق المحاسبي المالي وعصرنة الإدارة الجبائية - دراسة ميدانية لولائي الطارف وعنابة، مجلة معهد العلوم الإقتصادية المجلد 24 العدد2، 2021، ص (427-446)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف عن مدى مساهمة تطبيق النظام المحاسبي المالي والتوجه نحو عصرنة الإدارة الجبائية في زيادة فعالية الإجراءات الرقابية للحد من السلوكيات المنحرفة للمكلفين بالضريبة، وقد اعتمد الباحثين على كل من المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي ومنهج دراسة حالة في ولايتي عنابة و الطارف تم استخدام فيه برنامج الرزم الإحصائية SPSS للعلوم الاجتماعية لتحليل نتائج الإستبيان الذي وزع على عينة ذات صلة بالموضوع وتمحورت إشكالية الدراسة في السؤال التالي: ما مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي وعصرنة الإدارة الجبائية في تفعيل أليات الرقابة الجبائية

وقد توصلت الدراسة إلى أن النظام المحاسبي المالي يساهم في منح الطابع المقنع والمنظم للمحاسبة محل الرقابة الجبائية، وبالتالي تسهيل وضمان مسار مراجعة المعلومة المحاسبية، هذا إلى جانب ضرورة إدراج عمليات الرقابة الجبائية الالكترونية والتحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال لتعزيز ثقة المكلفين بالضريبة بالإدارة الجبائية .

7. المختار بن كوس، نشيدة معزوز أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي -دراسة حالة مؤسسة إنتاجية، مجلة الأبحاث الإقتصادية، المجلد16 العدد02، 2021، ص -144-127

هدفت هذه الدراسة لتوضيح أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري، حيث تم عرض العلاقة بين النظامين وعناصر الاختلاف بينهما فيما يخص الاعتراف والإدراج للأعباء والإيرادات، وتم الإنطلاق في الدراسة اعتماداً على الإشكالية المتمثلة في مايلي "ماهو أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي؟"، كما تم عرض دراسة حالة توضيحية من أجل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي

وذلك من خلال تبيان طريقة الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية والتي تتم خارج المحاسبة من خلال الجدول رقم 09 للزمة الجبائية المعتمدة من قبل الإدارة الضريبية

توصلت الدراسة إلى أن الاختلاف بين المحاسبة والجبائية نجم عنه اختلاف في النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية مع ظهور فروقات دائمة وفروقات مؤقتة نتيجة للاختلاف في توقيت وقيمة التسجيل لبعض الأعباء والإيرادات مع ظهور الضريبة المؤجلة.

8. عز الدين محمد نجيب، "تأثير نظام المحاسبي المالي على فعالية الرقابة الجبائية حالة الجزائر 2020/2021"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه تخصص محاسبة وتدقيق جامعة يحيى فارس بالمدينة، 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المفاهيم العلمية للنظام المحاسبي المالي والإحاطة بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بالرقابة الجبائية، وتم الإعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي كما تم الاعتماد على الاستبانة مع استعمال برنامج SPSS لعرض وتبويب المعلومات التي تم جمعها، ومن أهم النتائج المتوصل إليها هو أنه توجد علاقة إيجابية بين تطبيق النظام المحاسبي المالي ودعم وزيادة فعالية الرقابة الجبائية، حيث يساهم إعداد المعلومات المحاسبية وفق معايير وخصائص النظام المحاسبي المالي، في زيادة فعالية الرقابة الجبائية حيث يمكنها تفسير 92% من التغيرات الحاصلة في فعالية الرقابة الجبائية كما توصلت أن التطبيق الجيد لمبادئ النظام المحاسبي يساهم في جود الإفصاح مما يسمح بإعطاء قوائم مالية ذو مصداقية ومنه يساعد على تلبية المستخدمين عامة و الإدارة الجبائية خاصة

9. بكيجل عبدالقادر، واقع علاقة المحاسبة بالجبائية في المؤسسة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي - دراسة حالة مؤسسة ميناء تنس ، مجلة الاقتصاديات المالية و البنكية و إدارة الأعمال، المجلد 11 العدد 02، 2022

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي على القواعد الجبائية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، إنطلاقاً من كون المعايير المحاسبية ذات المرجعية الانجلوسكسونية التي استمد منها النظام المحاسبي المالي ترتكز على نظرة اقتصادية للتعاملات ومن أبرز مميزات استقلاليتها القواعد المحاسبية عن القواعد الجبائية وتفضيلها مصلحة المستثمرين

توصلت الدراسة لبعض النتائج منها:

-اختلاف القواعد المحاسبية عن الجبائية، فالأولى تهدف إلى تقديم قوائم مالية تعكس الواقع الإقتصادي للمؤسسة لغرض إتخاذ القرارات بينما الثانية تهدف إلى رفع الحصيلة الضريبية للدولة .

-تختلف القواعد المحاسبية عن الجبائية في معالجة العديد من العناصر من بينها الإهلاكات ، خسائر القيمة والمؤونات، التقييم بالقيم العادلة، عقود الايجار التمويلي، فوارق الصرف والعقود طويلة الأجل.

- تسجل المؤسسة مؤونة التقاعد محاسبيا عند تحملها وفقاً لفرضية الإلتزام بينما لا تخصم إلا عند تسديدها

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

1-TAIBI NABIL, IMESSAOUDENE HEDJILA, le Renforcement de lutte contre la fraude fiscal Nabil, mémoire D.E.S.F, Ecole National des impôts, Koléa 2005.

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي، ومدى تأثيرها بالتطورات الاقتصادية والتكنولوجية الواقعة بالإضافة إلى إبرازها لأجهزة القائمة على مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، وأهم الوسائل والإجراءات المتخذة للوقوف على مدى قدرتها وفعاليتها في المكافحة، تمثلت إشكالية الدراسة في مايلي " مامدى فعالية الرقابة الجبائية للتحكم في ظاهرة التهرب الضريبي " وإعتمد الباحث لدراسة هذه الإشكالية على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث استعرض الأجهزة القائمة على الرقابة الجبائية وأهم الطرق والوسائل المستخدمة، بالإضافة إلى تحليل ظاهرة التهرب الضريبي وفعالية الرقابية في محاربتها، بغية الوقوف على المعوقات لتصحيحها، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن الرقابة الجبائية لها فعالية في التحكم المثالي لظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر .

2-KHARROUBI KAMEL, le contrôle fiscal comme un outil de lutte contre la fraude, mémoire magister en science commerciales, université d'oran Es-senia, 2010/2011.

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي باعتبارها تحد من موارد خزينة الدولة وتحول دون تحقيق مسار التنمية بالإضافة إلى تبيان معوقات الرقابة الجبائية والتي تعمل على حدها بغية تحسينها، إعتمد الباحث على المزج بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي للإجابة على الاشكالية المتمثلة في " ما مدى نجاعة الآليات التي يفرضها النظام الجبائي الجزائري في مكافحة التهرب الضريبي. حيث اس تخدم المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى المفاهيم النظرية المتعلقة بالضريبة والتهرب الضريبي والرقابة الجبائية، أما المنهج التحليلي فقد تم الاعتماد عليه في دراسة واقع الرقابة الجبائية في الجزائر للمعالجة واستخلاص بعض النتائج والتوصيات. من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن ظاهرة التهرب الضريبي من المشاكل الأساسية التي يعاني منها النظام الضريبي الجزائري ويعود سبب ذلك إلى وجود خلل في النظام لذا تسعى الدولة إلى تفعيل الدور المالي والاقتصادي والاجتماعي للضرائب مع تأكيد أهمية الدور المالي للضريبة.

3-Ikhdar khellaf, les normes internationles de comptabilite (ias-ifrs) et leur application en algerie – cas du systeme comptable et financier algerien (scf) , these pour l obtention dun doctorat et sciences , universite el hadj lakhder –batna 2013/2014

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح النماذج المحاسبية المطبقة في البيئة الجزائرية، بداية من المخطط PCG57 والانتقادات التي وجهت له من طرف مصممي المخطط الوطني للمحاسبة PCN الذي تم العمل به بداية سنة 1975 وبينت الدراسة مزايا وعيوب هذا النظام قبل أن تصدر الدولة قانون 07/11 ويستبدل بالنظام المحاسبي المالي وتم تطبيقه سنة 2010

توصلت الدراسة أن النظام المحاسبي المالي الجديد لا يعتبر مثل النماذج السابقة بل هو نظام قائم بحد ذاته يستبطل أسسه من المعايير الدولية، حيث قام بتوحيد المصطلحات المحاسبية كإستبدال مصطلح المحاسبة العامة

بالمحاسبة المالية، ويعتمد على مجموعة من المبادئ من أهمها تغليب الجانب الإقتصادي على الجانب القانوني.

4-Fatima zehra leaib, etude analytique sur le control fiscal des groups de societies, les Cahiers du Cread, vol.34 – N04 –p(81_108) – 2018

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد آليات الرقابة الجبائية لمجمعات الشركات، تكمن خصوصية المجمع في أن لديه إمكانية تحقيق إقتصاديات جبائية جوهرية عن طريق ممارسات التسيير الجبائي أكثر مما يمكن أن تحققه مؤسسة مستقلة، طرحت الباحثة إشكالية تمثلت في " ما هي التدابير التي تعتمدها الإدارة الجبائية الجزائرية لمراقبة ممارسات مجمعات الشركات؟

باتباع المنهج وصفي وتحليل أعمال تمكن البحث من التنبه لوجود غموض في النصوص القانونية المتعلقة بمجمعات الشركات، ما من شأنه تقليص فعالية الرقابة الجبائية بالإضافة لكونه يشكل عامل لعزوف المكلفين عن تبني نظام الميزانية الموحدة .

5-Himrane mohamed , Larioui abderrezak, Le control fiscal en algerie, quel est limpact des reformes ? 2020

هدفت هذه الدراسة لتحليل تأثير الإصلاحات الضريبية على الرقابة الجبائية وحاولت الإجابة على الإشكالية التالية "ما نوع الإصلاحات الضريبية المرتبطة بالتدقيق الجبائي في الجزائر؟" تناولت الدراسة مجموعة من الإصلاحات التي قامت بها المديرية العامة للضرائب DGI وهذا بعد عرض لمفاهيم الرقابة الجبائية في الجزائر ووسائل التحقيق الجبائي، وفصلت في أنواع الرقابة الجبائية وما يميزها. توصلت الدراسة لضعف الرقابة الجبائية قد يعود لنسبة اليد العاملة في مصلحة الرقابة حيث تقل عن 04% في المقابل أكثر 90% من الموظفين مستخدمة للتحصيل والإدارة، ومن ناحية أخرى ألحت الدراسة على ضرورة تحسين أداء الموظفين من خلال زيادة إجراءات التدريب والإشراف، بالإضافة يجب تعزيز من نظام المعلومات لمجال الرقابة الجبائية .

6-BACHIRI AFAF, the financial accounting system in algeria after a decade of use: reality, challenges and opportunités, journal of economics, finance and business vol.08- n.01 p (947-960) -2023

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة ومصادقية تطبيق النظام المحاسبي بعد أكثر من عشر سنوات من تطبيقه من خلال طرح الإشكالية " هل تم التطبيق الفعلي للنظام لمحاسبي، وما هي العقبات التي تحول دون تطبيقه؟ " حاولت الدراسة معالجة الإشكالية باستخدام المنهج الوصفي لعرض مفاهيم ومميزات النظام المحاسبي وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولي، واستخدام الجانب التحليلي لتوضيح التحديات التي تواجه النظام المحاسبي في الجزائر

حسب الدراسة التي توصلت إلى وجود مجموعة من المعوقات التي تعترض التطبيق الفعلي للنظام المحاسبي في الجزائر، من بينها صعوبة تكييف القوانين والأنظمة بما يتناسب مع وضعية الاقتصاد الجزائري، ضعف مناهج التعليم المحاسبي المالي، كما توصلت لضرورة تفعيل الأسواق المالية التي ستسمح بالتسعير الفعلي لقيمة الأصول الثابتة والمالية، وتعزيز الترابط بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي .

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

من خلال التعقيب على الدراسات السابقة سواء باللغة العربية أو الأجنبية نجد أن أغلبها تتشابه مع دراستنا في بعض الجوانب وتختلف في جوانب أخرى.

1- أوجه التشابه:

- اعتمدت كل الدراسات على جانبين أحدهما نظري و الآخر تطبيقي.
- تناولت أغلب الدراسات دراسة حالة عن الرقابة الجبائية.
- اعتمدت أغلب الدراسات على المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي.

2- أوجه الاختلاف:

- جل الدراسات اختلفت في أحد متغيرات الدراسة، فالدراسات السابقة قامت على متغير واحد إما الرقابة الجبائية أو النظام المحاسبي المالي، بينما تناولت بعض الدراسات نطاق أوسع عندما تمحورت إشكالية دراستها في معالجة الاختلافات بين النظام الجبائي والنظام المحاسبي.

3- ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:

هدفت الدراسة لمعالجة موضوع الرقابة الجبائية في ظل النظام المحاسبي حيث اعتمدت الدراسة على مجالين مهمين هما المجال المحاسبي والجبائي وما يميزها عن الدراسات السابقة هو البعد الزمني والمكاني للدراسة حيث تمت الدراسة في مركز الضرائب بعين تموشنت ودراسة حديثة تخص برنامج التحقيق المحاسبي سنة 2023، بينما الدراسات السابقة حررت بين الفترة الممتدة من 2004 إلى سنة 2018.

خلاصة الفصل الأول:

في ختام هذا الفصل يمكن استخلاص أن الرقابة الجبائية الأداة الأكثر فعالية لمحاربة التهرب الضريبي في ظل ضعف مستوى الوعي لدى المكلفين بالضريبة، تتميز الرقابة الجبائية بتنوع أشكالها، من أهمها الرقابة الجبائية المعمقة والتحقق المحاسبي.

لتحقيق الجباية أقصى درجات الفعالية وتحقيق أهدافها تستخدم الرقابة الجبائية للتأكد من صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين ومعرفة مدى التزامهم.

يسمح النظام المحاسبي بتوفير معلومات مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضع المالية للمؤسسة ، كما تستجيب لمتطلبات و احتياجات المستثمرين الحاليين و المستقبليين ، يخلف تطبيق الأثر على القواعد المحاسبية حيث أن النظام المحاسبي المالي يفرض استقلالية القانون المحاسبي عن القانون الجبائي عكس النظام السابق.

الفصل الثاني:

دراسة حالة بمركز الضرائب

عين تموشنت

الفصل الثاني: دراسة حالة بمركز الضرائب عين تموشنت

تمهيد:

تعد الضرائب احد أهم مصادر التمويل الرئيسية؛ ومن الإيرادات التي تعتمد عليها الحكومة من اجل تحقيق أهدافها الإستراتيجية ؛ وإذا قمنا بالاطلاع على قوانين الضرائب نجد أن الدولة تعمل جاهدة و بشكل دائم إلى البحث عن تشريع ضريبي جديد محكم يساهم في الرفع من الإيرادات و يعمل على تشجيع المكلفين بمعنى آخر إيجاد سبل أخرى لتحفيزهم على دفع مستحقاتهم الضريبي و بالتالي يتم تحصيل الأموال المفقدة، ولمحاربة ظاهرة التهرب الضريبي فان المشرع الجزائري اقر بضرورة القيام بالتحقيق المحاسبي كوسيلة للحد من ظاهرة التهرب الضريبي وبغية جعل الضريبة احد أهم المصادر التمويلية لتغطية المتطلبات الاقتصادية للدولة، ووسيلة فعالة تمكنها من التدخل في النشاط الاقتصادي وذلك من اجل تحقيق زيادة في الخزينة العمومية للدولة.

المبحث الأول: نظرة عامة حول مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت

تشمل إدارة الضرائب الجهاز المكلف بتطبيق التشريع الضريبي وتعمل بكل حرص في التحقق من سلامة ذلك التطبيق حماية لحقوق الدولة من جهة، وحقوق المكلفين بالضريبة من جهة أخرى، كما تساهم في التعديلات، و التشريعات الضريبية من خلال الاقتراحات التي تقدمها بحكم كونها ذات دراية تامة ومع رفة شاملة للنظام الجبائي و كذلك لأنها المسؤول الأول عن و المعني بتلك التشريعات الجبائية. سنتناول في هذا المبحث التعريف بإدارة الضرائب و مهامها و كذلك المديرية الفرعية للرقابة من حيث المهام و الهيكل التنظيمي.

المطلب الأول: التعريف بإدارة الضرائب

كانت مصلحة الضرائب بعين تموشنت في سنة 1984 تسمى مفتشية التنسيق للمصالح الخارجية لوزارة الاقتصاد، وكانت تابعة لمديرية الضرائب لولاية سيدي بلعباس، و واصلت مهامها في نفس الهيكل السابق إلى غاية صدور المرسوم التنفيذي رقم 91/60 المؤرخ في 1991/02/23 المتعلق بإنشاء مديريات ولائية للضرائب في ولايات الوطن المتبقية، و بذلك أصبحت لولاية عين تموشنت مديرية خاصة بها وهي إحدى أدوات السلطة التنفيذية التي يقع على عاتقها تطبيق القوانين الضريبية والاطلاع العملي باقتراح مشاريع القوانين الضريبية، بحكم تعاملها و معرفتها المباشرة لأفراد المجتمع الضريبي، ومن مهامها الأساسية تحصيل أكبر جباية ممكنة لتمويل الخزينة العمومية.

كما تخضع إدارة الضرائب إلى قانون الوظيف العمومي المتمثل في الأمر رقم 06-03 تاريخ 15/07/2006.

الفصل الثاني: دراسة حالة بمركز الضرائب عين تموشنت

المطلب الثاني: مراحل تعديل الهيكل التنظيمي للمديرية

لقد طرأ على الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب عدة تعديلات نوجزها كالآتي:
- من سنة 1991 إلى غاية السنة 1995 كانت تشمل مديريتين فرعيتين:

- المديرية الفرعية للوسائل و العمليات الجبائية.
- المديرية الفرعية للمنازعات و المراقبة الجبائية.

- كما تم تعديل الهيكل من خلال القرار الوزاري رقم 484 / 98 المؤرخ في 12/07/1998 الذي أعطي تشكيلة جديدة لهيكل المديرية كالآتي:

- المديرية الفرعية للوسائل؛
- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية و التحصيل؛
- المديرية الفرعية للمنازعات و المراقبة الجبائية.

- أما بالنسبة لمفتشية الضرائب توجد تسعة (09) مفتشيات تم إنشائها بصدور القرار الوزاري رقم 199 / 95 المؤرخ في 29/05/1995 المتعلق بإحداث مفتشيات الضرائب و التي تم تقسيمها حسب موقع الدوائر للولاية

- كما أنه تم استحداث مفتشية التسجيل و الطابع، وذلك بصدور القرار الوزاري رقم 99/312 المؤرخ في 14/07/1999 المتعلق بإنشاء مفتشيات التسجيل و الطابع .

- تمت هيكلة المديرية الولائية للضرائب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 6/327 المؤرخ في 19/09/2006، حيث تم تقسيم المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية و المنازعات إلى مديريتين فرعيتين: المديرية الفرعية للمنازعات، المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية و هي مهيكلة على النحو التالي:

- المديرية الولائية للضرائب و التي أصبحت تشمل خمسة مديريات فرعية كالآتي:

- ✓ المديرية الفرعية للوسائل؛
- ✓ المديرية الفرعية للعمليات الجبائية؛
- ✓ المديرية الفرعية للمنازعات؛
- ✓ المديرية الفرعية للتحصيل؛
- ✓ المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية.

- بالإضافة للقرار المؤرخ في 21/02/2009 المحدد لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها ، وعلى أساسه تم استحداث هياكل جديدة للضرائب على النحو التالي:
- مركز الضرائب.

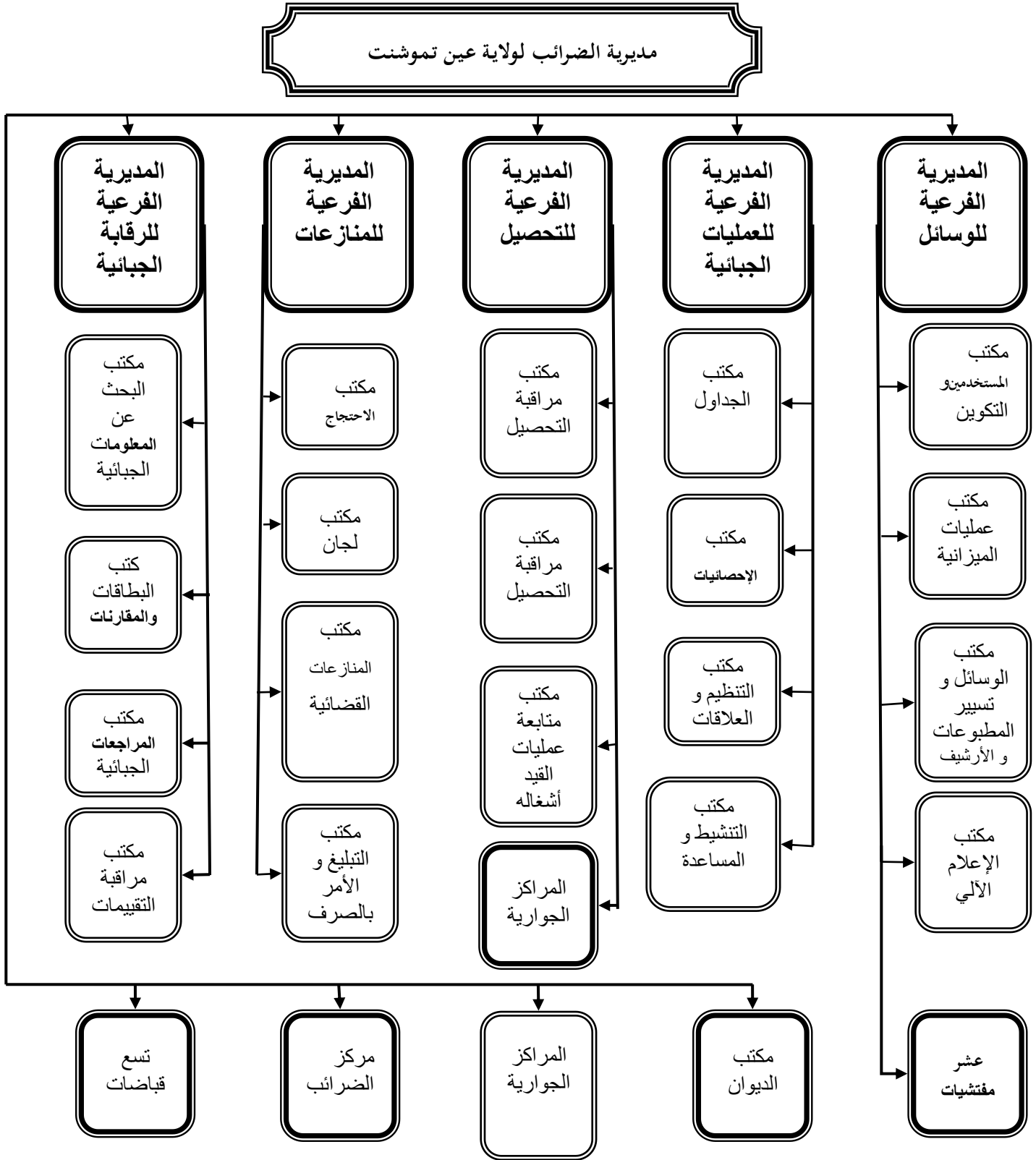
-المراكز الجوارية للضرائب .

الفصل الثاني: دراسة حالة بمركز الضرائب عين تموشنت

تشمل ولاية عين تموشنت على مركز ضرائب واحد وأربعة مراكز جوارية للضرائب متواجدة في دوائرها التالية: عين تموشنت، بني صاف، العامرية، حمام بوحجر، والهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لعين تموشنت حسب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 327-06 المؤرخ في 2006/09/12 في الجريدة الرسمية العدد 20 سنة 2009، إضافة للقرار المؤرخ في 21/02/2009 المحدد لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلحياتها كما في الشكل الموالي:

الشكل (1/2): الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية عين تموشنت

الفصل الثاني: دراسة حالة بمركز الضرائب عين تموشنت



المصدر: المديرية الولائية للضرائب بعين تموشنت

المطلب الثالث: مهام مديرية الضرائب

الفصل الثاني: دراسة حالة بمركز الضرائب عين تموشنت

إن مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت هي واحدة من بين 58 مديرية ولائية على المستوى الوطني التي باشرت نشاطها بداية من تاريخ 1985/01/02 و يمكن حصر بعض مهامها فيما يلي:

- تتدخل في مجال التسيير البشري و المادي للمصالح الولائية الجبائية ؛
- متابعة عملية التحصيل على مستوى قباضات الضرائب؛
- إصدار البطاقات الجبائية؛
- التحقيق في المحاسبة و متابعة كشوف العملاء؛
- تقوم بعمليات الإحصاء و المتعلقة بالملفات الجبائية الموجودة على مستوى المفتشيات؛
- الفرض في المنازعات والطعون المجانية.

خلاصة القول تتمثل المهام الأساسية لمديرية الضرائب في تسيير مديرياتها الفرعية الخمسة التي تبرز مصالحها و مكاتبها من خلال الشرح الواضح و المفصل لكل المهام المسندة لوظائفها و الصادر في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 2006/09/12 في الجريدة الرسمية العدد 20 لسنة 2009.

المبحث الثاني: الإطار القانوني لمركز الضرائب عين تموشنت

يعتبر مركز الضرائب مكسب معتبر وواجهة جديدة للإدارة الجبائية التي تبنت مهمة أساسية لضمان أحسن نوعية لخدمة المكلفين بالضريبة، من خلال تبسيط وتنسيق وتحديث الإجراءات، حيث يسهل لهم بشكل كبير إتمام التزاماتهم الجبائية.

المطلب الأول: ماهية مركز الضرائب

يعتبر مركز الضرائب من بين الهياكل الخارجية المستحدثة ضمن سياسة الاصلاح المعتمدة من الدولة الجزائرية بغية تحسين الخدمات المقدمة للمكلف بالضريبة.

أولاً: نشأة مركز الضرائب

أفتتح مركز الضرائب بولاية عين تموشنت في 02 ماي 2013 وهو مركز تسيير موحد يجمع تحت إشراف رئيس المركز كل مهام التسيير والتحصيل و المراقبة و المنازعات التي تكفلت بها سابقا المفتشيات والقابضات و مديريات الضرائب الولائية.

وهو مكلف ب:

-تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة غير الخاضعة لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات بالإضافة إلى مجموع المهن الحرة.

- مسك وتسيير الملف الجبائي للشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين برسم المداخيل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.

الفصل الثاني: دراسة حالة بمركز الضرائب عين تموشنت

- مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية.
- إصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض ومعاينتها والمصادقة عليها.
- الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى.
- تنفيذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود.
- ضبط الكتابات ومركزة تسليم القيم.
- البحث عن المعلومات الجبائية وجمعها واستغلالها ومراقبة التصريحات.
- إعداد وإنجاز برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها.
- تدرس الشكاوى وتعالجها.
- تتابع المنازعات الإدارية والقضائية.
- تعوض قروض الرسوم.
- تضمن مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة.
- تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء، لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل نظامها الأساسي.
- تنظم المواعيد وتسييرها.
- تنشر المعلومات والآراء لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مراكز الضرائب.

ثانيا: أهم مصالحه:

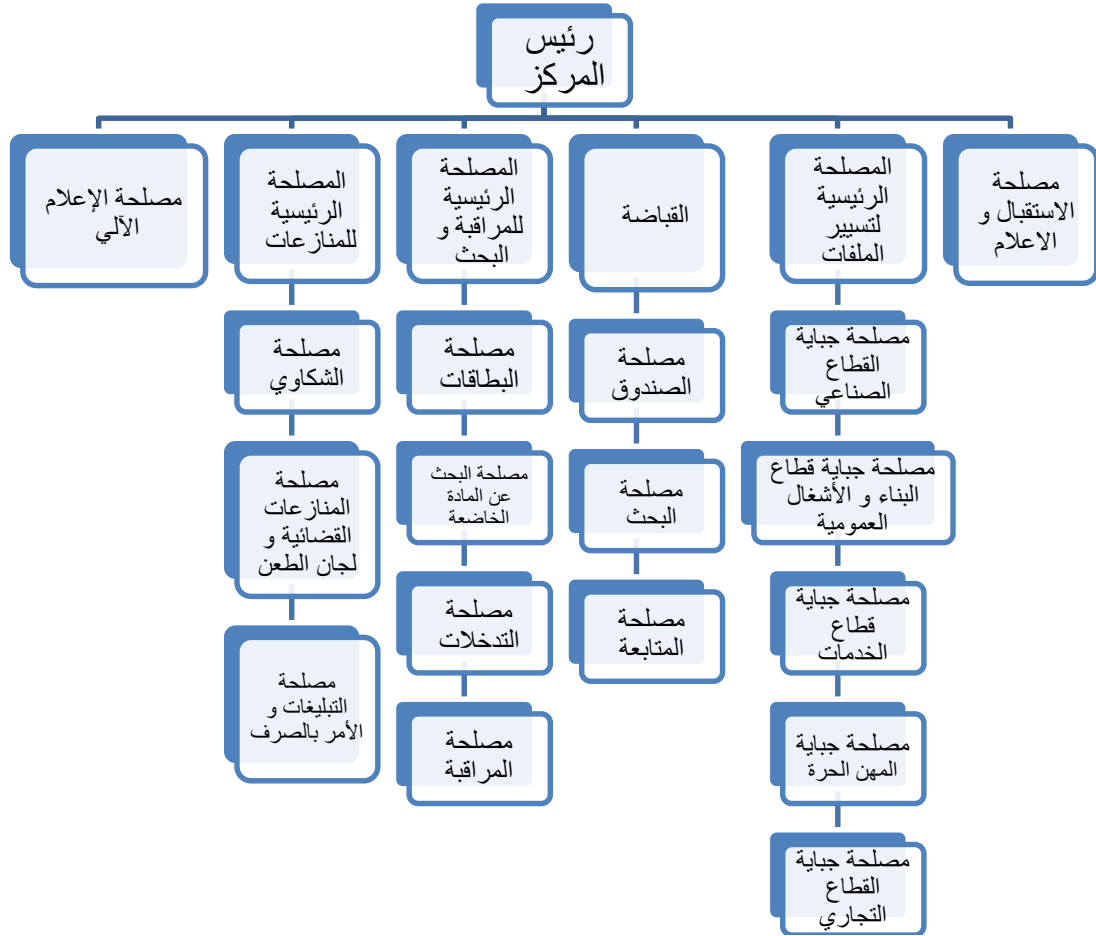
- المصلحة الرئيسية لتسيير الملفات
- المصلحة الرئيسية للمراقبة و البحث
- المصلحة الرئيسية للمنازعات
- مصلحة الإعلام الآلي
- مصلحة القباضة
- مصلحة الاستقبال و الإعلام.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب

سنوضح في الشكل الموالي أهم مصالح مركز الضرائب عين تموشنت

الفصل الثاني: دراسة حالة بمركز الضرائب عين تموشنت

الشكل رقم (2/2): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب



المصدر: www.mfdgi.gov.dz sit web :

المطلب الثاني: التعريف بمصلحة الرقابة الجبائية

تكلف المصلحة الرئيسية للمراقبة و البحث ب:

- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها.
- اقتراح عمليات مراقبة و إنجازها، بعنوان المراجعات في عين المكان و المراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية و حواصل تقييمية دورية.

-تعمل على تسيير:

أ) مصلحة البطاقات والمقارنات، وتكلف ب:

الفصل الثاني: دراسة حالة بمركز الضرائب عين تموشنت

-تشكيل وتسيير لفهرس المصادر المحلية للإعلام والاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة وكذا مراقبتها وتحصيلها.

- مركزة المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية، وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها.
- التكفل بطلبات تعريف مكلفين بالضريبة.

ب) مصلحة البحث عن المادة الضريبية التي تعمل في شكل فرق، وتكلف ب:

- إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع
- اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة.

ج) مصلحة التدخلات التي تعمل في شكل فرق؛ وتكلف ب:

- برمجة و انجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة والمراقبة عند المرور وكذا إنجاز في عين المكان لكل المعايينات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها وتحصيلها.
- اقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة.

د) مصلحة المراقبة، التي تعمل في شكل فرق، وتكلف ب:

-إنجاز برامج المراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان.
- إعداد وضعيات إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.

المبحث الثالث: إجراءات سير التحقيق المحاسبي

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى دراسة آليات التحقيق المحاسبي الذي تم فرضه على المؤسسة وفقا لبرنامج التحقيق الخاص بسنة 2023 الذي يتم من خلاله فحص محاسبية المكلف بالضريبة لأربع سنوات غير متقدمة انطلاقا من سنة 2019 إلى غاية سنة 2022.

المطلب الأول: الدراسة الأولية لوضعية المؤسسة قيد التحقيق

إن المؤسسة التي تم إخضاعها للتحقيق المحاسبي تمارس نشاط أشغال البناء إبتداءا من تاريخ 20214/07/25 يقع المحل في المنطقة الصناعية لمدينة (Z) والمحل تم بناؤه من طرف المالك السيد"ع" خلال سنة2012 وتبلغ مساحته 450 م²، يحتوي على معدات والآلات والمواد الأولية اللازمة لمزاولة نشاط أشغال البناء.

الفصل الثاني: دراسة حالة بمركز الضرائب عين تموشنت

تتعامل المؤسسة الفردية مع موردين من مختلف ولايات الوطن، كما لها عدة زبائن، و تمتلك حساب بنكي لدى بنك التنمية المحلية على مستوى مقرها لاجتماع و كذا حساب بنكي على مستوى "بنك سوسيتي جنرال".

-المؤسسة برمجت من قبل للتحقيق على الوثائق على مستوى المتقشية لمدة ثلاثة سنوات وهي 2015، 2016 و 2017.

كما يشمل الملف الجبائي على الوثائق التالية على سبيل المثال:

بما أن المؤسسة الفردية تمارس نشاط أشغال البناء فإنها تخضع لمجموع الضرائب و الرسوم والتمثلة فيما يلي:

❖ خضوع رقم الأعمال المحقق خلال سنة النشاط إلى ضريبة الرسم على القيمة المضافة TVA بنسبة 19%

❖ خضوع رقم الأعمال إلى الرسم على النشاط المهني TAP بنسبة 2% وتخفيض يقدر ب 25%

❖ للضريبة على الدخل الاجمالي IRG ؛

❖ بما أن المؤسسة توظف الأجراء فإنهم يخضعون لضريبة الدخل الإجمالي على الأجر (IRG sur (salaire)

❖ إن المؤسسة ملتزمة بكل الالتزامات الجبائية المتمثلة في مسك دفتر اليومية ودفتر الجرد موقعا من طرف المحكمة المختصة إقليميا وتقديم التصريحات التالية حسب المواعيد المنصوص عليها في القانون الجبائي، المتمثلة في:

❖ تصريح الميزانية الجبائية قبل الفاتح من ماي من كل سنة؛

❖ التصريح بالربح الصافي عن طريق وثيقة G01 (لدى المفتشية قبل 30 من أفريل من كل سنة التي تلي سنة تحقيق الربح؛

❖ تصريحات شهرية برقم الأعمال المحقق والرسوم الواجبة الدفع عن طريق وثيقة،

❖ تقديم وثيقة (G29) المدون فيهم مجموع العمال وما يتقاضونه من أجور ومشاركاتهم لدفع IRG/s؛

❖ يخضع النشاط المكلف بالضريبة لنظام الربح الحقيقي (Régime de réel) من قبل مركز الضرائب لعين تموشنت لأنه من ضمن الأنشطة المستثناة من نظام الضريبة الجزائرية الوحيدة حسب قانون المالية لسنة 2020، و الضرائب المفروضة على النشاط الممارس هي كالتالي:

-الرسم على النشاط لمهني TAP؛

-الرسم على القيمة المضافة TVA؛

الفصل الثاني: دراسة حالة بمركز الضرائب عين تموشنت

-الضريبة على الدخل الإجمالي IRG/BIC ؛

-الضريبة على الدخل الإجمالي على الجور IRG/SUR SALAIR.

المطلب الثاني: مراحل التحقيق المحاسبي

مهمة التحقيق جاءت بأمر من طرف المديرية الفرعية للرقابة الجبائية بتاريخ 14 / 04 / 2023 هذا من اجل التحقيق المحاسبي وفق برنامج سنة 2023 والخاصة بالسنوات الأربعة غير المتقدمة و هي

كالآتي: 2019، 2020، 2021 و 2022، والممتدة من الفترة 2019/01/01 إلى غاية

2022/12/31.

-أولاً- الأعمال الأولية للتحقيق المحاسبي:

بعد إبلاغ أعوان التحقيق بالبرنامج السنوي 2023 للتحقيق المحاسبي المتعلق بالسنوات الأربعة غير المتقدمة وهي 2019، 2020، 2021 و 2022، يقوم العون المحقق بإحضار الملف الجبائي الخاص ب المكلف بالضريبة الذي تم برمجته من مركز الضرائب التابع له.

يقوم بملاً استمارة إشعار بالتحقيق وتسجيلها في السجل الصادر والمسجلة تحت رقم/137 مركز الضرائب بعين تموشنت / مكتب المراقبة الجبائية بتاريخ 2023/04/20 ومرفق بميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة عن طريق رسالة محفوظة مع إشعار بالاستلام ومنحه مدة 10 أيام لتحضير الوثائق المحاسبية والاستعانة بوكيل جبائي من اختياره.

يقوم العون المحقق بملاً استمارة مقارنة الميزانيات وملاً وثيقة الكشف المحاسبي وذلك بالاعتماد على الميزانيات الجبائية للسنوات الأربعة المراد التحقيق فيها.

يعمل المحقق على ملاً وثيقة طلب المعلومات لأجل إرسالها إلى مختلف البنوك المؤسسات المالية ومختلف الإدارات العمومية والزيائن المتعامل معهم بالإضافة إلى فحص الملف الجبائي الخاص بالمكلف بالضريبة الخاضع للرقابة وذلك من خلال دراسته والتأكد من وجود كل التصريحات اللازمة والعمل بالاعتماد على وثيقة كشف الزبون التي تبين المؤسسات، الإدارات، الخواص، الذي تعاملت معهم المؤسسة وذلك من خلال المبالغ التي تحصلت عليها أو قيمة المشتريات وذلك سيساعد على تشكيل رقم أعمال جديد في حالة ما إذا تبين أنه غير مصرح به.

عند انقضاء أجل 10 أيام الممنوحة للمكلف المراد التحقيق في محاسبته لتحضير الوثائق المنصوص عليها في التشريع الضريبي، يقوم الأعوان بالتحقيق بالزيارة الميدانية إلى المقر الاجتماعي للمؤسسة حسب التاريخ المدون في الإشعار بالتحقيق وذلك للتأكد من وجود الدفاتر المحاسبية وما إذا

الفصل الثاني: دراسة حالة بمركز الضرائب عين تموشنت

كانت العمليات المحاسبية مدونة، ومسجلة وفقا لقانون والتأكد من كونها موقعة وممضية من طرف رئيس المحكمة المختص إقليميا؛ مع تحرير ذلك في محضر معاينة ممضي عليه من طرف الأعوان المحققين ورئيس فرقة التحقيق والمكلف بالضريبة، وكذلك تدوين فيه عدد العمال المستخدمين فعلا؛ التعريف بالزبائن والموردين الذين تتعامل معهم المؤسسة؛ وكذلك تحديد المعدات المستعملة من قبل المؤسسة؛ مع إعطائه نسخة من هذا المحضر وإعلانه إذا كان المحل غير ملائم لإجراء التحقيق المحاسبي في طلب منه توفير الوثائق المحاسبية وإحضارها إلى مكتب أعوان التحقيق في مديرية الضرائب مع طلب خطي لذلك.

دراسة المحاسبة من الناحية الشكلية:

يقوم العون المحقق بالتأكد ما إذا كانت الوثائق المحاسبية موافقة لما ينص عليها القانون من حيث عدم ترك بياض وتشطيب أو ترك فراغ، كما يجب أن تكون ممضى عليها من قبل المحكمة المختصة إقليميا ويكون مرقم ومختوم عليه وأن تكون المحاسبة مدونة من تاريخ بداية النشاط إلى غاية تاريخ التحقيق وبما أن محاسبة المكلف شملت كل هذه الشروط فلقد قبلها العون المحقق من حيث الشكل.

- دراسة المحاسبة من ناحية المضمون:

يتبين من فحص مضمون المحاسبة أن هناك تخفيض في قيمة المشتريات وكذلك فواتير الشراء غير قانونية وتم الشراء من عند موردين سبق وان الدولة صرحت بعدم الأخذ بمصادقية الفواتير التي يصدرونها لأنهم متهربين من الضريبة وليس لهم وجود جبائي ولا حتى موقع جبائي لذا عوقب المكلف بالضريبة وهو من يتحمل دفع ضريبة tva المفروضة عليه.

_من خلال تفحص الوثائق المحاسبية تبين وجود بعض النقائص و الأخطاء لبعض العمليات و هي كما يلي:

بالنسبة لسنة 2019:

من شركة SCIBS مبلغ المشتريات غير مصرح به: 319.200 دج
كما تبين أن هناك فرق بين قيمة المشتريات المصرح بها في الميزانية و المشتريات المصرح بها في استمارة خصم TVA وقيمتها حسب العملية التالية:

$$4.546.303.81 + 407.146.85 = 4.953.450.66$$

و قيمة المشتريات غير المصرح بها: (HT) 649.383 = 319.200 + 330.183

الفصل الثاني: دراسة حالة بمركز الضرائب عين تموشنت

بالنسبة لسنة 2020:

- مشتريات مصرح بها من قبل شركة SODMAC بقيمة 1.317.538,24 دج
المشتريات المصرح بها: 1.201.376 دج
الفرق غير المصرح به = 116.161 دج

بالنسبة لسنة 2021:

- مشتريات مصرح بها من قبل شركة SODMAC بقيمة: 467.2.290 دج
المشتريات المصرح بها: 2.210.941 دج
الفرق غير المصرح به = 256.349 دج
- مشتريات مصرح بها من قبل شركة ENG بقيمة : 1.934.182 دج
المشتريات المصرح بها: 1.777.616 دج
الفرق غير المصرح به = 156.571 دج

مشتريات غير مصرح بها تم اقتنائها من شركة EURL EPCT Terga بقيمة: 546.500 دج
مجموع المشتريات غير المصرح بها لسنة 2021 هي 959.360 دج.

بالنسبة لسنة 2022:

- مشتريات مصرح بها من قبل شركة SCIBS بقيمة 1.820.056 دج
المشتريات المصرح بها من قبل المكلف بالضريبة: 10.923.087 دج
الفرق غير المصرح به = 896.969 دج
- مشتريات مصرح بها من قبل شركة ENG بقيمة: 2.000.648 دج
المشتريات المصرح بها: 1.703.546 دج
الفرق غير المصرح به = 297.102 دج
مجموع المشتريات غير المصرح بها (المخفضة) لسنة 2022 هي 1.194.070 دج

- إعادة تشكيل رقم الأعمال و الأرباح:

تشكيل رقم الأعمال غير المصرح به = معامل القيمة المضافة X قيمة المشتريات المخفضة
(معامل القيمة المضافة كالتالي: لسنة 2010 هو 1.77، لسنة 2011 هو 1.78، لسنة 2012 هو 1.79، لسنة 2013 هي 1.76).

الفصل الثاني: دراسة حالة بمركز الضرائب عين تموشنت

أ) - تشكيل رقم الأعمال:

بالنسبة لسنة 2019:

$$\begin{aligned} \text{رقم الأعمال المخفض} &= 649.383 \times 1.77 = 1.149.407 \\ \text{رقم الأعمال المشكل} &= \text{رقم الأعمال المصرح به} + \text{رقم الأعمال المخفض} \\ \text{رقم الأعمال المشكل} &= 28.208.828 + 1.149.407 = 29.358.235 \text{ دج} \end{aligned}$$

بالنسبة لسنة 2020:

$$\begin{aligned} \text{رقم الأعمال المخفض} &= 116.161 \times 1.78 = 206.766 \text{ دج} \\ \text{رقم الأعمال المشكل} &= 33.164.031 + 206.766 = 33.370.790 \text{ دج} \end{aligned}$$

بالنسبة لسنة 2021:

$$\begin{aligned} \text{رقم الأعمال المخفض} &= 959.361 \times 1.79 = 1.717.256 \text{ دج} \\ \text{رقم الأعمال المشكل} &: 93.669.639 + 1.717.256 = 95.386.895 \text{ دج} \end{aligned}$$

بالنسبة لسنة 2022:

$$\begin{aligned} \text{رقم الأعمال المخفض} &= 1.194.070 \times 1.76 = 2.101.536 \text{ دج} \\ \text{رقم الأعمال المشكل} &= 107.313.503 + 2.101.536 = 109.415.066 \text{ دج} \end{aligned}$$

الفصل الثاني: دراسة حالة بمركز الضرائب عين تموشنت

الجدول رقم (1-2): الوضعية الجبائية بالنسبة TAP و TVA:

2022	2021	2020	2019	البيان
109.415.066	95.386.895	33.370.790	29 358.235	رقم الأعمال المشكل
107.313.503	93.669.639	33.164.031	28.208.828	رقم الأعمال المصرح به
2.101.563	1.717.256	206.766	1.149.407	الفارق
الرسم على النشاط المهني (TAP)				
31.523	25.758	3.101	17.241	حق TAP
3.152	2.575	310	1.724	عقوبة الوعاء
34.675	28.333	3.411	18.965	TAP + عقوبة
الرسم على القيمة المضافة (TVA)				
399 297	326.278	39.285	218.387	TVA
99.824	81.569	3.928	54.596	عقوبة الوعاء
499.121	407.847	43.213	272.983	TVA + عقوبة

المصدر: مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت

كل الغرامات المطبقة في الوعاء الضريبي تكون حسب المادة 193 فقرة 1 من قانون الضرائب المباشرة و المادة 116 من قانون الرسم على رقم الأعمال.

(ب)- تشكيل الأرباح:

لتشكيل إرباحكم الخاضعة للضريبة تم إضافة قيمة رقم الأعمال المخفض و التكاليف غير المبررة إلى الربح المصرح به.

بالنسبة لسنة 2019:

الربح المشكل: $2.300.185 + 711.702 - 22.988 = 2.988.899$ دج

بالنسبة لسنة 2020 :

الربح المشكل = $2.653.122 + 157.405 - 4135 = 2.806.392$ دج.

بالنسبة لسنة 2021 :

الربح المشكل = $7.255.581 + 1.124.695 - 34.345 = 931.00.8345$ دج.

الفصل الثاني: دراسة حالة بمركز الضرائب عين تموشنت

بالنسبة لسنة 2022:

الربح المشكل = 1.534.293 + 9.870.638 - 42. دج.

الجدول رقم (2-2): الوضعية الجبائية بالنسبة لضريبة IRG/BIC

2022	2021	2020	2019	السنة البيان
11.362.900	8.345.930	2.806.390	2.988.899	ربح المشكل
10.130.640	7.255.580	2.653.120	2.300.180	ربح المصرح به
1.232.260	1.090.350	153.270	688.719	الفرق (التقويم)
3.845.015	2.789.075	850.236	914.115	حق IRG بعد التحقيق
3.413.724	2.407.453	796.592	673.063	حق IRG قبل التحقيق
431.291	381.622	53.644	241.052	IRG وواجبة الدفع عقوبة
107.822	95.405	8.046	60.263	حق + عقوبة
539.113	477.027	61.690	301.315	

المصدر: المديرية الضرائب لولاية عين تموشنت

كل الغرامات المطبقة في الوعاء الضريبي تكون حسب المادة 193 فقرة 1 من قانون الضرائب المباشرة.

الفصل الثاني: دراسة حالة بمركز الضرائب عين تموشنت

المطلب الثالث: نتائج التحقيق المحاسبي

يمنح المشرع الجزائري اجل 40 يوم للمكلف بالضريبة المعني بعملية التحقيق المحاسبي للرد على نتائج التحقيق، و ذلك بواسطة إجابة مكتوبة و في هذه الحالة التطبيقية فان المكلف رد في الأجل القانونية عن قبوله للضرائب المفروضة عليه خلال عملية التحقيق

مما استوجب على العون المحقق كتابة نتائج التقويم النهائي في رسالة مسجلة يعلم فيها المكلف بان كل الرسوم و الغرامات التي تم استخراجها من خلال عملية التحقيق المحاسبي تم اعتمادها بشكل نهائي.

و طلب منه أخذ كل وثائقه المحاسبية التي كانت متواجدة لذا مكتب التحقيق.

وفي حالات أخرى يمكن أن تمر 40 يوما دون إن يرد المكلف بالضريبة على الإشعار بالتقويم الأولي ويعتبر بالنسبة لإدارة الضرائب قبول ضمني.

وفي حالة الرد في الأجل القانونية و احضر المكلف بالضريبة كل الوثائق التبريرية فإذا كانت مقنعة فيأخذ بها العون المحقق و يعيد مراجعة و تصحيح التقويم الأولي و يقوم بإبلاغ المكلف بكل التغييرات عن طريق التقويم النهائي عبر رسالة مسجلة بواسطة إشعار بالاستلام.

ثم يتم العون المحقق مهامه من خلال استخراج الوارد (ROLE INDIVIDUEL)

وهكذا تكون مهمة التحقيق المحاسبي قد انتهت لكن هذا لا يمنع في حالة عدم اقتناع المكلف بنتائج التحقيق أن يلجا إلى وسائل الطعن المنصوص عليها في القانون.

يقوم المحقق بتحرير تقرير عمليات التحقيق الذي يسمح لمختلف المصالح بممارسة مهامها في أعمال الرقابة، ويحتوي عناصر تنفيذ عمليات التحقيق، ومن اجل هدف التوحيد يوجد نموذج يستعمل من قبل كل المصالح المعنية بالرقابة، و تودع نسخة من تقرير المراقبة في الملف الجبائي للمكلف، بينما ترسل نسخة أخرى إلى المديرية الجهوية للضرائب من اجل التحليل و التلخيص.

الفصل الثاني: دراسة حالة بمركز الضرائب عين تموشنت

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال قيامنا بهذه الدراسة تبين لنا أن التحقيق المحاسبي يمس مجمل الرسوم والضرائب التي يتحملها المكلف بالضريبة وهناك التزام بقواعد النظام المحاسبي المالي و أحكام القانون الجبائي، مما يعني أن الرقابة الجبائية تكون إجراءاتها وأساليبها موافقة لمبادئ المحاسبة والتشريع الجبائي مما يجعلها أكثر مصداقية ولا يمكن للمكلف بالضريبة الطعن فيها و التشكيك في صلاحيتها غير أنه هناك بعض الصعوبات التي تواجه سير عملية الرقابة على أحسن وجه وهي:

- وجب أن يتسم النظام الجبائي الجزائري من حيث الهيكل التنظيمي و الطرق المستخدمة بنوع من البساطة و الاستقرار، ليسهل استيعابه من المكلفين وحتى يزيد وعيهم يجب نشر الشفافية الضريبية.

- يجب أن تكون القوانين صارمة التطبيق من حيث العقوبات، لكل من يتماطل في ارسال المعلومات الضرورية لاكتشاف نقائص التصريحات المقدمة للمكلف لأي مصلحة تابعة لإدارة الضرائب التي قد تخدم صندوق خزينة الدولة .

- يجب تكثيف الجهود من أجل جعل المكلف يلتزم أمام إدارة الضرائب.

الختامة

خاتمة:

سعت الدراسة إلى البحث عن سبل دعم وتفعيل الرقابة الجبائية من منظور متغيرات النظام المحاسبي المالي، حيث تطرقنا إلى شرح نظام الرقابة الجبائية في الجزائر والتعرف على أشكاله، حيث تعد الرقابة الجبائية أداة من أدوات تصحيح التصريحات الجبائية من أجل تقليص المخالفات والنقائص وكذلك من أجل المحافظة على الخزينة العمومية، كما يعتبر النظام الجبائي نظام متكامل من مختلف الهياكل والإجراءات الجبائية المتمثلة أساسا في مختلف المصالح الجبائية الموجودة عبر الوطن، تطرقنا في الشق الثاني من الجانب النظري للتعرف على النظام المحاسبي المالي ودراسة أثره على النظام الجبائي في الجزائر، مع إظهار العلاقة التفاعلية بين متغيرات الدراسة الرقابة الجبائية والنظام المحاسبي المالي ولإثبات ما سبق ذكره من الناحية التطبيقية، تناولنا دراسة تطبيقية تمت على مستوى مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت من خلال دراسة حالة في التحقيق المحاسبي.

النتائج:

من خلال الدراسة النظرية و الميدانية لموضوع الرقابة الجبائية في النظام المحاسبي المالي توصلت إلى بعض النتائج أهمها ما يلي:

- الرقابة الجبائية هي مجموعة من العمليات والإجراءات التي تهدف إلى مراقبة التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلف بالضريبة وفحص محاسبته ، والتأكد من مدى تطابقها مع المعطيات المادية لمعرفة مصداقيتها.

- أهمية الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الجبائي ومحاربة التهرب الضريبي من خلال المبالغ المفروضة من عمليات الرقابة كما أثبت دراسة الحالة التي تحصلنا عليها من مركز الضرائب عين تموشنت.

- يهدف النظام المحاسبي المالي إلى إعطاء صورة صادقة عن تغيرات الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تغليب الواقع الاقتصادي.

- جاء النظام المحاسبي المالي بمفاهيم تدعم، وتسهل أهداف المحقق الجبائي من التحقيق في مختلف التصريحات المحاسبية والجبائية للمكلفين بالضريبة واكتشاف الأخطاء والانحرافات الجوهرية المسجلة في القوائم المالية مما يعمل على تفعيل عملية الرقابة الجبائية، مما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

- التحقيق المحاسبي هو مجموعة من العمليات والإجراءات التي يهدف من خلالها إلى مراقبة التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلف بالضريبة وفحص محاسبته والتأكد من مصداقيتها.

- وجود بعض التباعد بين المعايير المحاسبية والقواعد الجبائية رغم وجود إصلاحات مبذولة لمواكبة التطورات المحاسبية، مما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

- يؤدي التحقيق المحاسبي كألية جزءا مهما من قدرة نية حكومة على إدارة نظام ضريبي عادل ومنصف .

-نقص الإمكانيات البشرية والمادية للإدارة الجبائية في مجال التحقيق المحاسبي مما يؤدي إلى ضعف مردودية الرقابة الجبائية.

التوصيات:

بعد التطرق للنتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة يمكن تقديم جملة من التوصيات تتمثل في ما يلي:
-ضرورة تطوير أساليب الرقابة الجبائية من خلال الاعتماد على أساليب حديثة في تقدير الوعاء الضريبي.

-ضرورة تأهيل كوادر وإطارات المؤسسات من خلال دورات تكوينية في المجال المحاسبي والمجال الضريبي

-نشر الوعي لدى الأشخاص الخاضعين للضريبة من خلال إجراء حملات تحسيسية وتوعوية.

-ضرورة فرض الرقابة الجبائية على كل الكيانات الإقتصادية دون إستثناء وبصفة دورية

-الإستعانة بتجارب بعض الدول لتقليص الفجوة بين القواعد المحاسبية والجبائية.

-مشاركة المختصين في سن وصياغة التشريعات الجبائية.

-تحسين المستوى من خلال ربط العلاقة بين الجامعة والإدارة الجبائية وبين الأكاديميين والمهنيين.

أفاق الدراسة:

رغم كل الجهود المبذولة في إتمام هذا العمل لكنه لا يخلو من النقائص نظرا لعدم قدرتنا على تناول الموضوع بكل تفاصيله، وللتوسع أكثر في هذا الموضوع نقترح مجموعة من المواضيع التي من شأنها أن تقيد بهذا التخصص

-دراسة الأسباب والعوامل التي تحول دون تحقيق الكفاءة المثلى للرقابة الجبائي.

-معوقات تكييف النظام الجبائي مع النظام المحاسبي المالي

وفي الأخير نسأل الله العلي القدير أني قد وفقت في إختيار الموضوع ومعالجته بالشكل الذي ينمي

المعارف وأن نكون قد ساهمنا في إثراء الموضوع

قائمة

المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الرسائل و الأطروحات الجامعية

- سفيان بن بلقاسم. (2010). النظام المحاسبي الدولي و ترشيد عملية إتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية (أطروحة دكتوراه) كلية العلكم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 صالح حواس. (2008). التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولي (أطروحة دكتوراه). كلي العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر
- محمد نجيب عز الدين. (2021). تأثير النظام المحاسبي المالي على فعالية الرقابة الجبائي (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،جامعة المدية يحيى فارس.
- إسلام عبد اللاوي، و عز الدين شابجة. (2021). الرقابة الجبائية في ظل النظام المحاسبي المالي (مذكرة ماستر)- دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة. كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة محمد بوضياف.
- الحاج بلشير، و فيصل حاج قويدر. (2020). دور الملاحق في تفسير المعلومة المالية دراسة ميدانية محافظي الحسابات و الخبراء المحاسبين و المحاسبين (مذكرة ماستر).. كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة أدرار أحمد دراية.
- تسعديت بوسبعين. (2010). أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري (رسالة ماجستير) العلوم التجارية والمالية تخصص المحاسبة، الجزائر: المدرسة العليا للتجارة
- حكيمه أوقاسي، و سميرة سعدي. (2015). تسجيل وتقييم التثبيات وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية البويرة (مذكرة ماستر).. كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير قسم المحاسبة والمالية، جامعة العثيد أكلي محند أولحاج البويرة.
- خضير خبيطي. (2016). تقييم واقع العلاقة بين القواعد المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي (مذكرة ماستر). كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة قاصدي مباح
- ياسمين بارة، و شروق خلف الله. (2022). دور النظام المحاسبي المالي في تفعيل الرقابة الجبائية دراسة إستقصائية (مذكرة ماستر). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بعريريج البشير الإبراهيمي

- ياسين مومني. (2018). واقع معالجة الفروقات بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة لعينة من مؤسستين إقتصاديتين (مذكرة ماستر). كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أدرار أحمد دراية.
- عبد الحيم لواج. (2016). فعالية الرقابة في تقويم التصريحات الجبائية-دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية جيجل (رسالة ماجستير). جامعة جيجل
- عيسى بلخوخ. (2004). الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة الغش و التهرب الضريبي، دراسة حالة ولاية باتنة (رسالة ماجستير). كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة الحاج لخطر.
- لامية آيت بلقاسم. (2014). آليات و إجراءات الرقابة في الجزائر ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي (مذكرة الماستر). كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة أكلي محند أولحاج
- محمد الحبيب مرحوم. (2012). إستراتيجية تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة و أثره على البيانات المالية للكيانات المتوسطة و صغيرة الحجم دراسة حالة شركة "قريف الجزائر" (رسالة ماجستير). كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف حسيبة بن بوعلي .
- مريم الطبي ، فتيحة بن لحر، و خدوجة حاجي. (2014). فعالية الرقابة الجبائية للحد من ظاهرة التهرب للضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية أدرار(مذكرة ماستر). كلية العلوم الإقتصادية علوم التسيير و علم تجارية، أدرار: جامعة أحمد دراية
- منال نعيمى. (2016). مساهمة النظام المحاسبي المالي مع دعم الرقابة الجبائية (مذكرة ماستر). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم عبد الحميد بن باديس
- سامية منصر. (2011). الإفصاح و تقييم الأداء المالي للقوائم المالية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي على ضوء معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS (مذكرة ماستر). كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة قاصدي مرياح.
- سعدية بورحلة. (2018). دراسة العلاقة بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية في البيئة المحاسبية الجزائرية دراسة ميدانية مدينة ورقلة(مذكرة ماستر). كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية و علوم التسيير، تخصص دراسات محاسبية و جبائية معمقة، جامعة ورقلة قاصدي مرياح.
- سهام مهيري. (2014). أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية(مذكرة ماستر).. كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة قاصدي مرياح.

المقالات العلمية:

المختار بنكوس، و نشيدة معزوز. (04 نوفمبر، 2011). أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري دراسة حالة مؤسسة إنتاجية. مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 16 العدد (02)، الصفحات 127-144.

أمين راشدي. (15 جوان، 2023). مدى توافق النظام المحاسبي المالي SCF و النظام الجبائي و أثر ذلك على مخرجات كل منهما. مجلة الإقتصاد الصناعي، المجلد 13 العدد 01، الصفحات 753-776. راضية سالم، و سومية تومي. (31 ديسمبر، 2021). فعالية الرقابة الجبائية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي وعصرنة الإدارة الجبائية. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24 العدد 02، الصفحات 427-446.

عبد الرؤوف بوجريو، و مصباح حراق. (01 جوان، 2022). التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية ودوره في تفعيل التحصيل الجبائي دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب لولاية ميلة (2010-2019). مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 8 العدد 1، الصفحات 69-86.

عبد الرحيم لواج، و محفوظ درغوم. (16 12، 2021). تقييم فعالية الرقابة الجبائية المعمقة في ظل إعادة هيكلة المصالح الخارجية للإدارة الجبائية دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية جيجل الفترة 2010-2019. مجلة الشائر الاقتصادية، المجلد 7 العدد 3، الصفحات 255-273.

عبد الرزاق لجناف. (15 مارس، 2018). دور الرقابة الجبائية في تحسين أداء النظام الجبائي الجزائري - دراسة حالة نيابة مديرية الرقابة الجبائية لولاية تيبازة. مجلة دراسات جبائية، المجلد 06 العدد 02، الصفحات 165-192.

علي باكرية، و عبدالله بيض القول. (15 جوان، 2022). دور جدول تدفقات الخزينة في التسيير المالي الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة أن سي أ الرويبة. مجلة الإقتصاد الدولي، المجلد 05 العدد 01، الصفحات 81-096.

علي بن قطيب، و دلال حطاب. (02 جوان، 2019). أهمية إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية دراسة مقارنة بين المعيار رقم 01 و النظام المحاسبي المالي. مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية، المجلد 04 العدد 01، الصفحات 01-23.

عمار قدوري، و العربي بن عواق. (12 جوان, 2018). المعالجة الجبائية للنتيجة المحاسبية بين النظام الجبائي الجزائري و النظام المحاسبي المالي. مجلة دراسات جبائية، المجلد 7 العدد1، الصفحات 59-86.

محمد صالح زويطة. (1 ديسمبر, 2012). دور حساب النتائج حسب الطبيعة في قياس أداء المؤسسة. مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 3 العدد2، الصفحات 245-251.

مغاري عبد الرحمان، و بلال شيخي. (18 جوان, 2013). دور الإدارة الجبائية في تنمية التحصيل الضريبي عن طريق تفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر. مجلة دراسات الجبائية، المجلد 02 العدد01، الصفحات 29-51.

الملتقيات العلمية :

منى مقلاتي. (28-29 أكتوبر, 2015). دور الرقابة الجبائية في حماية النظام الضريبي (مداخلة علمية). الملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر مجمع هيلوبوليس قالمة قالمة: قاصدي مرباح قالمة.

المراجع باللغة الأجنبية

✓ الرسائل الجامعية

TAIBI NABIL, IMESSAOUDENE HEDJILA, le Renforcement de lutte contre la fraude fiscal Nabil, mémoire D.E.S.F, Ecole National des impôts, Koléa .2005

KAMEL, le contrôle fiscal comme un outil de lutte contre la fraude, mémoire magister en science commerciales, université d'oran KHARROUBI Es-senia, 2010/2011

Ikhdar khellaf, les normes internationles de comptabilite (ias-ifrs) et leur application en algerie – cas du systeme comptable et financier algerien (scf) , these pour l obtention dun doctorat et sciences , universite el hadj lakhder –batna 2013/2014

✓ المقالات العلمية

Fatima zehra leaib, etude analytique sur le control fiscal des groups de societies, les Cahiers du Cread, vol.34 – N04 –p(81_108) – 2018

Himrane mohamed , Larioui abderrezak, Le control fiscal en algerie, quel vol05 –N01 p (136–150) 2020 est l'impact des reformes ?

BACHIRI AFAF, the financial accounting system in algeria after a decade of journal of economics, finance and use: reality, challenges and opportunités, business vol.08– n.01 p (947–960) –2023

الْفَهْرِس

الصفحة	المحتوى
I	البسمة
II	إهداء
III	شكر وتقدير
V	قائمة الأشكال
VI	قائمة الجداول
IX	قائمة المختصرات
XI	ملخص
ب	مقدمة
[28-2]	الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الرقابة الجبائية والنظام المحاسبي المالي
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الرقابة الجبائية
3	المطلب الأول: أساسيات حول الرقابة الجبائية
3	الفرع الأول : تعريف وأهمية الرقابة الجبائية
3	أولاً: تعريف الرقابة الجبائية
4	ثانياً: فعالية الرقابة الجبائية
5	ثالثاً: أهمية الرقابة الجبائية
5	الفرع الثاني: أسباب و أهداف الرقابة الجبائية
5	أولاً: أسباب الرقابة الجبائية
5	ثانياً: أهداف الرقابة الجبائية:
6	الفرع الثالث: مبادئ وأنواع الرقابة الجبائية
6	أولاً: مبادئ الرقابة الجبائية:
7	ثانياً: أنواع الرقابة الجبائية
9	الفرع الرابع: مراحل عملية الرقابة الجبائية
10	المطلب الثاني: مفاهيم حول النظام المحاسبي المالي
10	الفرع الأول: مفهوم وأهمية النظام المحاسبي المالي
10	أولاً: مفهوم النظام المحاسبي المالي
10	ثانياً: خصائص النظام المحاسبي المالي
11	ثالثاً: أهمية النظام المحاسبي المالي

11	الفرع الثاني: نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي ومكوناته
12	الفرع الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي ومبادئه
12	أولاً: أهداف النظام المحاسبي المالي
13	ثانياً: مبادئ النظام المحاسبي
14	الفرع الرابع: القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي
14	أولاً: تعريف القوائم المالية
14	ثانياً: أهداف القوائم المالية
15	ثالثاً: مستخدمي القوائم المالية
16	رابعاً: أنواع القوائم المالية
17	المبحث الثاني: دراسة التوافق بين النظام المحاسبي المالي و النظام الجبائي
17	المطلب الأول: العلاقة بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي
17	الفرع الأول: العلاقة بين النظام المحاسبي و النظام الجبائي في الدول
18	الفرع الثاني: العلاقة بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية
19	المطلب الثاني: الاختلافات بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية
21	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
21	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية
25	المطلب الثاني: الدراسات باللغات الأجنبية
27	المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية
28	خلاصة الفصل الأول
[30-46]	الفصل الثاني: دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية عين تموشنت
30	تمهيد
30	المبحث الأول: نظرة عامة حول مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت
30	المطلب الأول: التعريف بإدارة الضرائب
31	المطلب الثاني: مراحل تعديل الهيكل للمديرية
34	المطلب الثالث: مهام مديرية الضرائب
34	المبحث الثاني: الإطار القانوني لمركز الضرائب عين تموشنت
34	المطلب الأول: ماهية مركز الضرائب
34	أولاً: نشأة مركز الضرائب

35	ثانيا: أهم مصالحه:
35	المطلب الثاني: التعريف بالهيكل التنظيمي للمركز الضرائب
36	المطلب الثالث: تعريف بمصلحة الرقابة الجبائية
37	المبحث الثالث: إجراء تسيير التحقيق المحاسبي
37	المطلب الأول: الدراسة الأولية لوضعية المؤسسة قيد التحقيق
39	المطلب الثاني: مراحل التحقيق المحاسبي
39	-أولا: الأعمال الأولية للتحقيق المحاسبي
45	المطلب الثالث: نتائج التحقيق المحاسبي
46	خلاصة الفصل الثاني
48	خاتمة
51	قائمة المراجع
57	الفهرس